

(13)

أزمة مخيم نهر البارد

تقرير معمعلومات



إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير معلومات (13)

أزمة مخيم نهر البارد

رئيس التحرير
د. محسن صالح

نائب رئيس التحرير
عبد الحميد الكيال

مدير التحرير
ربيع الدنان

هيئة التحرير
باسم القاسم
محمد جمال



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Information Report (13)

The Crisis of Nahr al-Barid Refugee Camp

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Deputy Editor:

Abdul-Hameed al-Kayyali

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة

2010 م - 1431 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-500-38-6

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية. بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 5034-14، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

5.....	المقدمة
6.....	أولاً: نبذة عن الواقع الفلسطيني في لبنان:
6.....	1. المخيمات الفلسطينية في لبنان
7.....	2. العلاقات اللبنانية – الفلسطينية
9.....	3. نبذة عن مخيم نهر البارد
11.....	4. ظهور فتح الإسلام
13.....	5. أحداث أزمة نهر البارد
18.....	ثانياً: انعكاسات الأزمة على سكان نهر البارد:
18.....	1. الوضع الاقتصادي
19.....	2. الوضع التعليمي
21.....	ثالثاً: مواقف الأطراف من أزمة نهر البارد:
21.....	1. الموقف الفلسطيني:
21.....	أ. المواقف التي سبقت تفجر الأحداث في أيار/ مايو 2007
	ب. المواقف التي رافقت وتلت الأحداث التي تفجرت في
23.....	أيار/ مايو 2007:
23.....	1. السلطة الفلسطينية
26.....	2. حركة فتح
27.....	3. حركة حماس
29.....	4. فصائل أخرى

32.....	2. الموقف اللبناني:
32.....	أ. السلطة اللبنانية
35.....	ب. القوى السياسية اللبنانية
39.....	رابعاً: استحقاق إعمار مخيم نهر البارد:
39.....	1. الموقف الفلسطيني:
39.....	أ. السلطة الفلسطينية
42.....	ب. حركة حماس
44.....	ج. فصائل أخرى
46.....	2. الموقف اللبناني
54.....	3. موقف وكالة الأونروا
57.....	4. الموقف الدولي
58.....	5. الموقف العربي
60.....	الخاتمة

المقدمة

تركت أحداث مخيم نهر البارد، في شمال لبنان، التي اندلعت في 20/5/2007، وانتهت في 2/9/2007، انعكاسات اقتصادية، واجتماعية، كبيرة على سكان المخيم، لا تزال أكثر ذبولها بلا علاج حتى تاريخ كتابة هذه السطور. كما فتحت هذه الأحداث نقاشاً سياسياً جدياً حول العديد من القضايا المتعلقة بملف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وبدا واضحاً في خلفية الأحداث أن الترهل الحاصل في فاعلية منظمة التحرير، والانقسامات الفلسطينية، والتجاذبات اللبنانية الداخلية، تركت أثرها على ملف نهر البارد؛ سواءً في طريقة المعالجة السياسية للأزمة، أم في قضية إعادة الإعمار.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع، اختار قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة أن يخصص إصداره الثالث عشر من سلسلة تقارير المعلومات لتناول أزمة مخيم نهر البارد وانعكاساتها على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

يسلط هذا التقرير الضوء، في القسم الأول، على بداية أزمة نهر البارد وما رافق ذلك من مواقف سياسية للفصائل الفلسطينية والسلطة والأوساط السياسية اللبنانية، ثم يعرض للطريقة التي عولجت فيها الأزمة وانعكاساتها. أما القسم الثاني من التقرير فيتناول استحقاق إعادة إعمار مخيم نهر البارد وما واجه هذا الملف من تعقيدات تُعزى جلّ أسبابها إلى المناكفات السياسية اللبنانية - اللبنانية. ويعرض التقرير لأسباب تأخر عملية الإعمار، من قبيل اكتشاف الآثار وتأجيل الإعمار، كما يتوقف على أداء الأطراف الفلسطينية واللبنانية مروراً بوكالة الأونروا ووصولاً إلى المقاربة الدولية والعربية للأزمة.

أولاً: نبذة عن الواقع الفلسطيني في لبنان

1. المخيمات الفلسطينية في لبنان:

يقيم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ضمن 12 مخيماً من بين 16 أنشئت منذ نكبة فلسطين سنة 1948، حيث تعرضت ثلاثة مخيمات للتدمير إبان الحرب الأهلية اللبنانية ولم يعاد إعمارها، وهي مخيم النبطية في جنوب لبنان، ومخيما الدكوانة وجسر الباشا في بيروت، فيما تمّ ترحيل سكان مخيم جورو في مدينة بعلبك إلى مخيم الرشيدية في جنوب لبنان¹.

خريطة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان²



يشكل البؤس والحرمان قاسماً مشتركاً بين جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وإن اختلفت مستوياته من مخيم إلى آخر، وتتجلى مظاهره في ارتفاع البطالة وازدحام السكان وعشوائية البناء، وعدم توافر البنى التحتية الضرورية، فضلاً عن اضطراب الأوضاع الأمنية الداخلية وارتباطها بخلافات التنظيمات المتعددة وأجنداتها. وبحسب راي فيرغيليو توريس Ray Virgilio Torres رئيس فرع صندوق الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف United Nations International Children's Emergency Fund-UNICEF في لبنان، فإن الفقر وغياب البرامج المدرسية المناسبة والآفاق المستقبلية، أدى إلى ارتفاع نسبة تسرب الأطفال الفلسطينيين في لبنان من المدارس، والتي بلغت نحو 15% من الأطفال بين 6-17 سنة، حيث أن ثلث هؤلاء الأطفال أميون بحسب تقرير نشرته اليونيسيف في الذكرى العشرين للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل³.

وبحسب تقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East-UNRWA يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في لبنان 423 ألف⁴.

2. العلاقات اللبنانية - الفلسطينية؛

لم تبدأ العلاقات اللبنانية الفلسطينية إبان النكبة الفلسطينية، وإنما سبقتها، حيث كان هناك تداخل أسري بين الجانبين، فضلاً عن الأعمال التجارية. وإثر النكبة الفلسطينية سنة 1948 نزح آلاف الفلسطينيين وخصوصاً من مناطق شمال فلسطين إلى لبنان. وبهذا تغيرت طبيعة العلاقات بين الجانبين بعد النكبة، حيث انحسرت في إطار حالة اللجوء التي رأى فيها قسم من اللبنانيين عبئاً على النسيج الطائفي اللبناني.

وضمن التوازنات الطائفية وتحت حجة البحث عن الاستقرار السياسي في لبنان، كانت الدولة اللبنانية شبه غائبة عن الهم الحياتي داخل المخيمات الفلسطينية، حيث تركزت الأوضاع الداخلية إلى التنظيمات الفلسطينية، ووكالة الأونروا. كما حُرّم

الفلسطيني من حقوقه المدنية تحت شعار الحفاظ على حق العودة إلى فلسطين ورفض التوطين، وهو شعار غالباً ما استخدم في المناكفات السياسية اللبنانية.

أما على الصعيد العسكري، فقد حاول الفلسطينيون أن يستفيدوا من الجبهة الجنوبية للبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؛ ووقعت العديد من الحوادث مع السلطات اللبنانية، التي حاولت الحفاظ على جبهتها هادئة قدر المستطاع، وذلك التزاماً باتفاقية الهدنة الموقعة مع "إسرائيل" سنة 1949. وكان الإشكال الفلسطيني الأول مع الدولة اللبنانية قد وقع في 1966/7/20، عندما اعتقل أمر كتيبة مشاة في الجيش اللبناني، عند الحدود اللبنانية الجنوبية، مجموعة فلسطينية مسلحة كانت تحاول عبور الحدود عند بلدة عيتا الشعب في قضاء بنت جبيل. وكان أمر الكتيبة الذي اعتقل المجموعة الفدائية آنذاك الضابط سعد حداد، الذي تولى في ما بعد قيادة "جيش لبنان الجنوبي". أما قائد المجموعة، الذي ادعى حينها أنه رقيب أول في الجيش السوري، فقد كان ياسر عرفات الذي سُلم إلى السوريين مع مجموعته. فيما تقول روايات إن رئيس جهاز المخابرات السورية حينها، العقيد أحمد سويداني، تدخل لإطلاق سراحه⁵.

على إثر خروج المقاتلين الفلسطينيين من الأردن بعد أحداث أيلول/سبتمبر 1970، ركزت المقاومة الفلسطينية عملها في لبنان، وكان اتفاق القاهرة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1969، هو الضابط للوجود العسكري الفلسطيني، غير أن سلاح المقاومة الفلسطينية ما لبث أن أصبح جزءاً من المعادلة السياسية اللبنانية بعد أن دخلت منظمة التحرير على جبهة الأحلاف في الحرب الأهلية اللبنانية، التي اندلعت سنة 1975، وبقي الحال كذلك حتى الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، وخروج المقاتلين الفلسطينيين، ليعود الوجود الفلسطيني المسلح بعد ذلك بشكل عام ضمن المخيمات.

بعد انتهاء الحرب اللبنانية تصاعد الحديث حول ترتيب العلاقة اللبنانية الفلسطينية، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، وتصاعد الحديث عن الحلول السلمية

لل قضية الفلسطينية، وما رافق ذلك من مخاوف لبنانية بفرض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهو ما استوجب تشكيل لجنة للحوار اللبناني - الفلسطيني برئاسة السفير خليل مكاي سنة 2005⁶، ليتعزز هذا الحوار بعد إعادة افتتاح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ورفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى مرتبة سفير، ليتولى زمام العلاقة إضافة إلى التمثيل السياسي للفصائل الفلسطينية على اختلافها.

3. نبذة عن مخيم نهر البارد:

يقع مخيم نهر البارد، ثاني أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان، على مسافة 16 كم من مدينة طرابلس شمالي لبنان بالقرب من الطريق الساحلي. وأنشأ المخيم في الأساس اتحاد جمعيات الصليب الأحمر سنة 1949 لتوفير الإقامة للاجئين الفلسطينيين القادمين من بحيرة الحلوة شمالي فلسطين⁷. وقد أسس على مساحة تبلغ 1 كلم²، وأصبحت 14 كلم² تقريباً قبل تدميره سنة 2007، أثناء المعارك بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام⁸.

بلغ عدد سكان مخيم نهر البارد عند تأسيسه حوالي ستة آلاف نسمة⁹، ووصل عدد سكانه سنة 2007 إلى 40 ألف نسمة¹⁰، وهناك بعض التقارير تفيد بأن عدد سكان نهر البارد وصل إلى 45 ألف نسمة¹¹. وقد كان لوضع استثنائي غير محسوب دور في تأسيس المخيم، عندما حاول عدد من لاجئي قرى شمال فلسطين الانتقال إلى سورية عن طريق الساحل إثر النكبة، إلا أن قرار الحكومة السورية آنذاك، بإقفال الحدود مع لبنان بحجة عدم استقبال المزيد من اللاجئين، فاجأهم وهم في منطقة شمال لبنان، فاضطروا إلى السكن في خيم تحوّلت مع الأيام إلى مخيم¹².

أما بالنسبة للتركيبة السكانية والحالة الاقتصادية للمخيم، فقد ذكرت دراسة نشرها معهد فافو للدراسات التطبيقية الدولية - الترويج Fafo Institute for Applied International Studies سنة 2007 أن "ثلث سكان المخيم تقل أعمارهم عن 15

عاماً، وقرابة نصفهم تقل أعمارهم عن عشرين عاماً... وتتألف الأسرة في نهر البارد في المتوسط من خمسة أشخاص، لكن هناك تفاوت كبير بين أحجام الأسر، فهناك ما نسبته 31% من الأسر في المخيم مؤلفة من سبعة أفراد أو أكثر، وأن 52% من كافة الأشخاص الذين يعيشون في المخيم ينتمون إلى مثل هذه الأسر. وتتألف 14% من مساكن نهر البارد من غرفة واحدة فقط، في حين أن 41% من المساكن تتألف من غرفتين. أما معدل القوة العاملة في نهر البارد فهو متدنٍ؛ فهناك واحد فقط من أصل ثلاثة راشدين "نشط اقتصادياً"، ويبلغ معدل البطالة بحسب معايير منظمة العمل الدولية 10%، في حين يصل في بعض التقديرات "غير الدقيقة" إلى 22%، كما يشار إلى أن 63% من الفئة العاملة في نهر البارد تعمل داخل المخيم.

وبحسب الدراسة أيضاً، فإن العديد من الأسر في نهر البارد لها أكثر من دخل، حيث إن 48% يعتمدون على الأجور نتيجة العمل عند الغير، بينما هناك 35% يعتمدون على مداخيل أعمالهم الخاصة، في حين أن مداخيل 3% هي من مصادر أخرى. كما أن 72% من الأسر تعتمد على التحويلات الخارجية. أما بالنسبة لمعدل الدخل السنوي للأسرة فهو بحدود 6.3 مليون ليرة لبنانية (4,200 دولار أمريكي)، أي 350 دولاراً شهرياً، ثلث هذه الأسر لها نوع من الادخار إما عبر البنوك (7%)، أو في الاستثمارات (6%)، أو عن طريق الاحتفاظ بالذهب والمجوهرات (28%)¹³. وبالإشارة إلى أن معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة هو خمسة أشخاص، فإن معدل دخل الفرد السنوي هو 840 دولاراً، أي أن معدل دخل الفرد هو 70 دولاراً شهرياً.

كان مخيم نهر البارد مركزاً اقتصادياً مهماً في شمال لبنان قياساً إلى محيطه، لكن حياة أهله تغيرت تماماً بعد المواجهات بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام. ورغم تأكيدات الدولة اللبنانية وممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان على إعادة بناء المخيم وعودة أهله إليه، فإن الكثير منهم لم يكن مطمئناً إلى تلك الوعود¹⁴.

4. ظهور فتح الإسلام:

دخل حوالي 250 رجلاً إلى المخيمات الفلسطينية شمالي لبنان مع بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، حيث سيطروا على مقر حركة فتح الانتفاضة، وتردد حينها أن أبو خالد العملة، القيادي في فتح الانتفاضة، قاد انقلاباً على الحركة¹⁵.

كان الظهور الأول لتنظيم فتح الإسلام في مخيم برج الدراجنة في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، ثم انتقل عناصر التنظيم إلى مخيم البداوي شمالي لبنان. وفي أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، حصل اشتباك بين عناصر من الكفاح المسلح الفلسطيني وعناصر التنظيم، صدر إثرها في مخيم نهر البارد البيان رقم واحد، تؤكد فيه انفصال المجموعة عن حركة فتح الانتفاضة، حيث أطلقت على نفسها اسم فتح الإسلام¹⁶. وأعلنت أنها "جماعة إسلامية هدفها قتال اليهود ومن يساندتهم من الغربيين المتصهينين"، وأن هدف التنظيم "الأساسي هو إصلاح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية قبل محاربة الكيان الصهيوني"¹⁷.

بداية أطلق على هذه المجموعة عدة أسماء كـ "فتح الإسلام" و "الجيش الإسلامي" وصولاً إلى علاقتهم بتنظيم القاعدة¹⁸. وقد أظهر الإعلام أن الذي قاد هذه المجموعة هو شاكر العبسي، وهو فلسطيني من أحد مخيمات سورية، عمل في السابق كضابط طيار في جيش التحرير الفلسطيني. وفي حوار صحفي معه حول جدلية بروز تنظيم فتح الإسلام، أكد أن تنظيمه هو انشقاق عن حركة فتح الانتفاضة، التي انشقت بالأصل عن حركة فتح سنة 1983 نتيجة انحرافات تنظيمية بحسب تبرير المنشقين، وهو التبرير نفسه الذي استخدمه العبسي لتوضيح أسباب انشقاقه عن حركة فتح الانتفاضة.

وبحسب العبسي، فإن فتح الإسلام تأسست للدفاع عن البندقية الفلسطينية في لبنان تحت راية إسلامية وصولاً إلى تحرير فلسطين¹⁹، خصوصاً بعد صدور القرار الدولي رقم 1559 بتاريخ 2004/9/2، الذي نص على ضرورة نزع السلاح من كافة

الميليشيات المسلحة، وتمكين الدولة اللبنانية من بسط سيادتها على كافة الأراضي اللبنانية²⁰. ناهياً الاتهامات بتبعية تنظيمه إلى تنظيم القاعدة أو إلى أجهزة استخبارات عربية. وأكد في حديثه على عدم وجود أي نية للصدام أو المواجهة مع الدولة اللبنانية، مشدداً على أن فتح الإسلام مع أمن لبنان واستقراره، وأن تنظيمه ليس طرفاً في الصراع الداخلي اللبناني، مبيناً الانفتاح والتواصل مع كل من يناادي بـ”لا إله إلا الله“²¹.

أكد العقيد أبو موسى، الأمين العام لحركة فتح الانتفاضة، ارتباط أبو خالد العملة بشاكر العبسي واتمائه للحركة، مبيناً أن العملة الذي كان مسؤولاً عن مواقع الحركة في لبنان بعد انسحاب الجيش السوري، كان يرسل العبسي يرافقه أشخاص من جنسيات مختلفة إلى هذه المواقع، حيث زاد عددهم مع الأيام وتلقوا تدريبات عسكرية إلى حين الإعلان عن تنظيم فتح الإسلام. وأشار إلى أن عنصر المال هو الذي جمع بين العملة اليساري والفكر السلفي الذي نادى به تنظيم فتح الإسلام، وهو ما أدى إلى فصل العملة من حركة فتح الانتفاضة بعد تحقيقات كشفت امتلاكه العديد من العقارات في سورية تقدر بـ 100 مليون ليرة سورية²².

لم يحظ العبسي باهتمام إعلامي خاص حتى سنة 2002 عندما ورد اسمه ضمن قائمة المتهمين باغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولي Laurence Foley في عمان. حيث أصدرت محكمة أردنية حكماً غيابياً بالإعدام على العبسي. وعلى الرغم من اعتقال العبسي في سورية، لم تطالب به الأردن ولا الولايات المتحدة، كما أن إطلاق سراحه لم يثر احتجاج واشنطن ولا استغراب الأردن²³.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن تقريراً إخبارياً نقل في شباط/فبراير 2006 تحذير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي من خطورة ”العائدين من العراق“، وأنهم سيحلون مكان الأفغان العرب. ونقل عن خبير في شؤون الجماعات المسلحة بالشرق الأوسط، يدعى محمد عبد الرحمن، أن هناك شخصية لبنانية في تنظيم فتح الإسلام هي الأقوى تلقب بـ”أبو حطاب“، وهو لبناني ولد في سورية وشارك في معارك في الشيشان وأفغانستان، وأن هذا الشخص هو من يقود التنظيم وليس العبسي مستشهداً

بصعوبة أن يقدم تنظيم يحمل هذه الأيديولوجية على تقديم زعامته إلى الإعلام بالطريقة التي حدثت مع العبسي²⁴.

وبالإضافة إلى أبي حطاب برز شخصان من قيادات الصف الأول للتنظيم أحدهما فلسطيني مسؤول عن القضايا المالية، وآخر سوري²⁵. كما كانت هناك قيادات أخرى في التنظيم، أبرزها شهاب قدور الملقب بأبي هريرة، والذي كان يشغل منصب نائب القائد، وأبو مدين أحد القادة اليمنيين، وبعده البعض الرجل الثاني في التنظيم، والقائد الفعلي للعناصر العربية. وذكرت التقارير أن عدد الفلسطينيين المنتمين إلى تنظيم فتح الإسلام، هو بحدود 30%²⁶. ومن هنا تبرز أهمية الإشارة إلى أن التنظيم لم يكن تنظيماً فلسطينياً على نسق التنظيمات الفلسطينية المعروفة على الساحة الفلسطينية، والتي تعنى بشكل أساسي بالشأن الفلسطيني، وهو ما أثبتته نتائج حسم المعركة التي حصلت في مخيم نهر البارد بين الجيش اللبناني والتنظيم من خلال هويات القتلى والمعتقلين في صفوف فتح الإسلام.

وفي حين أن أنصار الأكثرية النيابية في لبنان في ذلك الوقت اتهموا سورية بتأسيس تنظيم فتح الإسلام لتفجير الأوضاع في لبنان، رأى أنصار المعارضة في المقابل أن التنظيم حالة مفتعلة لتفجير نزاع مذهبي يؤسس لحصار المقاومة اللبنانية ذات الطابع الشيعي²⁷.

5. أحداث أزمة نهر البارد:

كان الاحتكاك الأول بين تنظيم فتح الإسلام والدولة اللبنانية في 2007/2/12، حين قام عناصر من التنظيم باحتجاز ثلاثة عناصر من الأمن الداخلي، كانوا يقومون بدورية في محيط مخيم نهر البارد، على خلفية اتهام الدورية بالتجسس على مواقع التنظيم²⁸.

أما على صعيد الأحداث الأمنية اللبنانية، فقد طرح اسم فتح الإسلام في 2007/3/12، بعد اتهام التنظيم بتنفيذ تفجير حافلتي ركاب في منطقة عين علق، في

بكفيا شرقي بيروت، ذهب ضحيتها ثلاثة قتلى والعديد من الجرحى. وقد تمّ توقيف بعض المشتبهين، الذين اتضح من خلال التحقيقات أنهم على صلة بالتنظيم، الأمر الذي نفاه زعيم التنظيم شاكر العبسي. وبعد اتهامات وجهت إلى سورية برعاية هذه الأحداث، نفت الأخيرة ذلك، مؤكدة على لسان وزير الداخلية السوري، اللواء بسام عبد المجيد، أن فتح الإسلام ”أحد تنظيمات القاعدة التي تخطط لأعمال إرهابية في سوريا“ أيضاً²⁹. وعلى إثر حادثة عين علق، قام الجيش اللبناني بتشديد الإجراءات الأمنية على مداخل مخيم نهر البارد، ما استدعى تحركاً من الأهالي من خلال اعتصام شعبي طالبوا فيه برحيل عناصر فتح الإسلام عن المخيم³⁰.

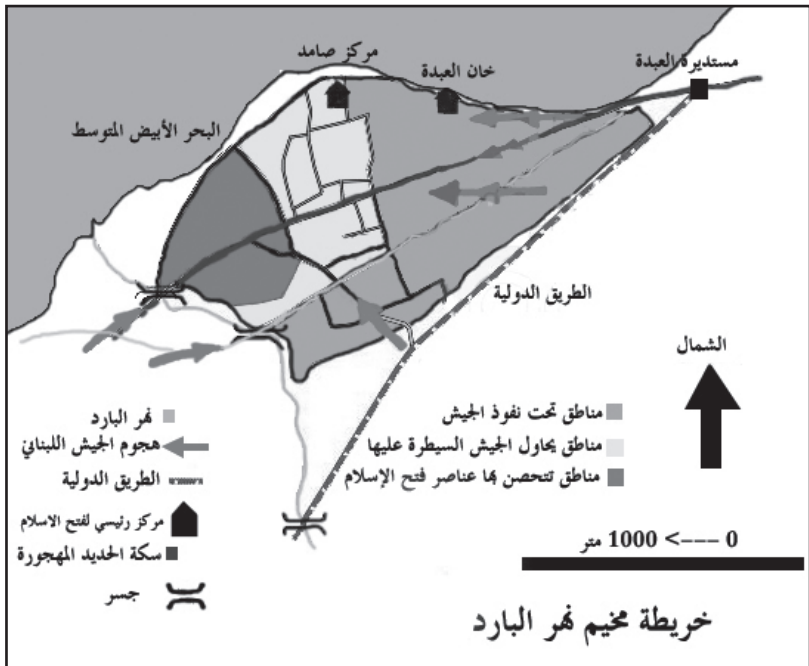
كما أن تنظيم فتح الإسلام اتهم بالعديد من الأحداث الأمنية التي وقعت في لبنان في تلك الفترة، ومن ضمنها الاغتيالات وصولاً إلى تفجيرات كانت تستهدف قوات اليونيفيل العاملة في الجنوب اللبناني.

بدأت المعارك الحاسمة بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الإسلام في 20/5/2007، وكانت الأعنف منذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان سنة 1990³¹. وذلك على إثر تسارع الأحداث، بعد أن قامت مجموعة تضم عدداً من المقتنعين بسرقة مصرف ”البحر المتوسط“ في بلدة أميون شمال لبنان في 19/5/2007³²، بينما ذكرت مصادر أن عناصر فتح الإسلام توجهوا إلى المصرف لاستلام حوالة كانوا يتلقونها بشكل دوري، فرفضت إدارة المصرف تسليمهم الحوالة كالمعتاد، فقاموا بأخذ المبلغ بقوة السلاح، وقد قدر المبلغ المسلوب بـ 125 ألف دولار أمريكي³³. فلاحقت القوى الأمنية المشتبهين، وداهمت شقة كانوا يتواجدون فيها، ليتضح أنهم من عناصر تنظيم فتح الإسلام، الذي رد مباشرة بهجوم على مواقع الجيش المحيطة بمخيم نهر البارد، كما قام بقطع الطرق العامة وخطف الجنود، مما تسبب بمقتل قرابة ثلاثين جندياً لبنانياً. فكان رد الجيش بمحاولة اقتحام مخيم نهر البارد للقضاء على المجموعة التي أبدت مقاومة شرسة، انتهت بتدمير المخيم ونزوح أهله³⁴.



لجأ الجيش اللبناني إلى استخدام كافة الأسلحة في معركته مع فتح الإسلام وصولاً إلى القصف المدفعي الثقيل والطائرات، في حين استعمل مسلحو تنظيم فتح الإسلام بحسب العميد الركن في الجيش اللبناني فرنسوا الحاج³⁵، صواريخ الكاتوشا عيار 107 ملم، والهاون من عياري 82 و60 ملم، وقاذفات آر.بي.جي. والمدافع الرشاشة المضادة للطائرات عيار 23 ملم، ورشاشات الدوشكا عيار 14.5 ملم، بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة³⁶. كما اتهم تنظيم فتح الإسلام قوات اليونيفيل بالمشاركة في المعارك إلى جانب الجيش اللبناني بواسطة قصف المواقع في المخيم من البحر³⁷.

خريطة تبين الوضع الميداني العسكري في مخيم نهر البارد³⁸



وقدم الجيش السوري دعماً للجيش اللبناني في أثناء المعارك مثل ذخائر ومحروقات وهو ما بينه اللواء الركن في الجيش اللبناني شوقي المصري، وذلك بموجب اتفاق مسبق بين الطرفين³⁹. كما قدمت الولايات المتحدة أيضاً دعماً، حيث أعلن مسؤولون أمريكيون أن ستّ طائرات شحن عسكرية أمريكية محملة بالذخائر أرسلت إلى لبنان لإعادة إمداد الجيش اللبناني بالذخائر لمواصلة قتال جماعة فتح الإسلام⁴⁰.

وبعد 106 أيام من المعارك، أعلن الجيش اللبناني في 2007/9/2 سيطرته على مخيم نهر البارد، وانتهاء المعارك مع تنظيم فتح الإسلام، حيث أسفرت المعركة بحسب مصادر الجيش اللبناني عن سقوط 168 عسكرياً لبنانياً، مقابل 222 عنصراً من تنظيم فتح الإسلام، وتوقيف 202 عنصراً، بالإضافة إلى عدد غير محدد من عناصر التنظيم تمّ دفنهم أثناء المعارك⁴¹. علماً أن وسائل الإعلام ذكرت أن الجيش خسر 158 من أفرادهِ، و20 مدنياً، مقابل أكثر من 60 عنصراً من فتح الإسلام. كما ذكر أن حوالي 32 مدنياً فلسطينياً من سكان المخيم قتلوا، وجرح عشرات آخرون نتيجة للمعارك⁴².

وقد تضاربت المعلومات حول مصير شاكر العبسي، إذ عرضت على زوجته جثة كانت موجودة في المستشفى الحكومي في طرابلس، أكدت أنها تعود لزوجها⁴³. إلا أن معلومات ذكرت أن العبسي استطاع الهروب من مخيم نهر البارد. كما أن تسجيلاً صوتياً نسب للعبسي نشر على أحد المواقع الإسلامية، التي تبث أشرطة لتنظيم القاعدة والتنظيمات الإسلامية المسلحة، في 2008/1/8، هدد فيه الجيش اللبناني، الذي سماه "جيش الصليب"، بمواصلة الحرب ضده⁴⁴. أما الناطق الإعلامي لتنظيم فتح الإسلام الذي عرف بأبو سليم طه فقد اعتقل، بعد أن كان قيل أولاً أنه قتل، في منطقة جبل تربل المشرفة على مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين، والذي أقامت فيه غالبية النازحين لقرية من مخيم نهر البارد. واعتقل معه ثلاثة عناصر هم سعودي وتونسي وسوري⁴⁵. وأدلى المذكور باعترافات حول عدد من الأحداث الأمنية التي قام بها تنظيم فتح الإسلام⁴⁶.

وقد جاء في التقارير الأمنية التي نشرت، نقلاً عن اعترافات بعض الموقوفين، أن التنظيم كان يمتلك خطة لإعلان "إمارة إسلامية" في شمال لبنان، غير أن الأحداث التي وقعت لاحقاً أسهمت في إجهاضها. وتذهب الخطة إلى إحداث "11 أيلول/ سبتمبر لبناني" من خلال سلسلة تفجيرات انتحارية في فنادق وسفارات وفي مطار بيروت، تتوج بتفجير نفق شكا الذي يربط شمال لبنان بوسطه لعزل المنطقة الشمالية، واستهداف الجيش فيها وإعلان الإمارة⁴⁷.

ثانياً: انعكاسات الأزمة على سكان نهر البارد

لم تكن أزمة تنظيم فتح الإسلام إلا فضلاً جديداً من فصول معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فعلى الرغم من أن الأحداث بينت أن الأزمة ليست فلسطينية، إلا أن تداعياتها قد أصابت نسيج حياتهم في مخيم نهر البارد بكافة مرافقها. فقد أدت المعارك إلى نزوح حوالي 20,273 شخصاً بحسب إحصاء للأونروا، توجه منهم ما يقارب من 19 ألف منهم إلى مخيم البداوي⁴⁸، حيث توزعت العائلات ما بين المدارس والنوادي والجوامع وبيوت الأقارب، بشكل غير صحي وغير طبيعي. وعلى الرغم من تقديم المساعدات إلى النازحين، إلا أن مخاوف من انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة الضغط العددي في المكان الواحد، والضغط على المرافق الحياتية (إن وجدت)، كانت مبعث قلق⁴⁹.

وبعد انتهاء المعارك تمكنت، بحسب أرقام الأونروا، 3,205 عائلات، من أصل نحو 5,400 عائلة كانت نزحت، من العودة إلى المخيم الذي تبين أن 1,698 مبنى في المخيم القديم، ونحو 1,500 مبنى في المخيم الجديد تحتاج لعملية إعمار نتيجة المعارك⁵⁰. وفي ذلك دلالة واضحة على حجم النتائج المأساوية التي حلت بفلسطينيي مخيم نهر البارد.

1. الوضع الاقتصادي:

كان مخيم نهر البارد، قبل المعارك بين الجيش اللبناني وعناصر فتح الإسلام، المركز الاقتصادي الأول في شمال لبنان، وكان الأغنى اقتصادياً بين المخيمات، وكان فيه تجار جملة، ووكلاء شركات عالمية على مستوى كل لبنان وليس الشمال فقط⁵¹. وكان السوق التجاري للمخيم مقصد سكان القرى اللبنانية في طرابلس وعكار، إلا أن هذا السوق خسر هذه الميزة بعد المعارك، وفقد آلاف السكان مصدر دخل مهم. حيث كانت الحركة الاقتصادية اليومية من حيث البيع قبل الأزمة تتراوح بين 1.5-1.75 مليون دولار أمريكي. ومما يدل على الخسارة الاقتصادية أن سكان مخيم

نهر البارد قلما يضعون أموالهم في البنوك، فقد كانت أرباحهم تستثمر داخل المخيم، إما في النشاط العقاري، أو توسيع المؤسسات والمشاريع التجارية، أو زيادة كميات البضائع المخزنة لديهم، وتدمير المخيم فإن كل ما كان قد جناه أهل المخيم ذهب مع تدميره⁵².

ومن مؤشرات الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك على سبيل المثال وجود 21 محلاً لبيع الذهب، أعيد افتتاح محل واحد منها بعد انتهاء المعارك، وهو ما يدل أيضاً على حجم الخسارة الاقتصادية التي لحقت بالمخيم⁵³.

هذا بالإضافة إلى فقدان العديد من أبناء المخيم العاملين خارج لبنان وظائفهم، بعد ضياع أوراقهم الثبوتية، وإقاماتهم في بلدان الاغتراب، نتيجة النزوح عن المخيم وتدمير بيوتهم، حيث كانوا يقضون إجازاتهم الصيفية بين ذويهم قبل أن تفاجئهم المعارك.

كما أن أهل المخيم فوجئوا حين عودة العديد منهم أن بيوتهم قد تعرضت للنهب والتخريب. الأمر الذي دفع منظمة العفو الدولية إلى دعوة الحكومة اللبنانية إلى إجراء تحقيق عاجل في أخبار نهب البيوت والممتلكات داخل المخيم والإشغال المتعمد للحرائق فيها وتخريبها، ووجود شعارات معادية للفلسطينيين كتبت على جدران العديد من المنازل. كما أشارت منظمة العفو إلى أنباء حول إقدام بعض جنود الجيش اللبناني على مضايقة اللاجئين الفلسطينيين، وارتكاب انتهاكات ضدهم، لا سيما الرجال، وصلت إلى حدّ التعذيب والإهانة عند نقاط التفتيش، وإلى حدّ إجبار البعض على لعق أحذية الجنود والتعرض لهم بالضرب⁵⁴.

2. الوضع التعليمي؛

لم يكن وضع الطلاب من أهالي مخيم نهر البارد بعد المعارك إلا فصلاً من فصول معاناة أهل المخيم. وبالإضافة لما يواجهه الطالب الفلسطيني في لبنان أصلاً، من مصاعب في التحصيل العلمي ومستقبله في سوق العمل، زادت حالة التهجير والنزوح

وفقدان موارد الرزق بعد المعارك، من صعوبة الظروف التي واجهت طلاب نهر البارد وذويهم. فهناك أكثر من 350 طالباً من المخيم كانوا يلتحقون بالجامعات اللبنانية الرسمية والخاصة في طرابلس وبيروت، منهم ما يقارب 160 طالباً في الجامعة العربية في بيروت وحدها، باتوا جميعاً أسرى القلق والخوف من المجهول لكون معظمهم باتوا غير قادرين على إكمال دراستهم الجامعية، نتيجة فقدان أهلهم لمصدر رزقهم ونزوحهم من بيوتهم، وما زاد من صعوبة الأمر عدم توفر الأموال الكافية لدى وكالة الأونروا لتغطية تكاليف التعليم⁵⁵.

أما على صعيد المؤسسات التربوية، فقد كان في المخيم سبع مدارس تابعة للأونروا، وست رياض للأطفال، كان بعضها يقوم أحياناً بدور التوعية الصحية والاجتماعية والتربوية والصحة النفسية، عن طريق إقامة المحاضرات والندوات الطبية والاجتماعية للأهالي والمجتمع المحلي⁵⁶.

بذلك تزداد صعوبة المعاناة التي حلت بأهالي مخيم نهر البارد من فقدان لبيوتهم إلى فقدان أرزاقهم وصولاً إلى حالة المصير المجهول الذي ينتظر مستقبل أولادهم كلما طال أمد أزماتهم.

ثالثاً: مواقف الأطراف من أزمة نهر البارد

أثارت أحداث مخيم نهر البارد العديد من ردود الأفعال الفلسطينية واللبنانية، حيث أجمعت هذه الردود على عدم وجود مستفيد في هذه الأحداث، ورأت أن ما جرى عملية تخريبية، مؤذية للبنان ولللاجئين الفلسطينيين في آن، ولا يمكن أن يوافق عليها أحد. ونحاول فيما يلي تسليط الضوء على أبرز المواقف الفلسطينية واللبنانية على الصعيدين الرسمي والفصائلي قبل وخلال أزمة نهر البارد.

1. الموقف الفلسطيني:

أ. المواقف التي سبقت تفجر الأحداث في أيار/ مايو 2007:

اتفقت كافة أطراف الشعب الفلسطيني على أن المخيمات الفلسطينية لن تكون ثغرة أمنية في لبنان، وعلى أنها لن تغطّي أي طرف يسيء إلى علاقة الفلسطينيين مع لبنان. وحذرت العديد من الجهات الفلسطينية من تنظيم فتح الإسلام على أساس وصفه تنظيمًا خارج النسيج والشرعية الفلسطينية، ولا يمت بصلة للمجتمع الفلسطيني وقواه المناضلة.

فقبل اندلاع أحداث نهر البارد، تبرأ جبريل الرجوب، مستشار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خلال زيارة قام بها إلى لبنان على رأس وفد فلسطيني رسمي في آذار/ مارس 2007، من تنظيم فتح الإسلام، الذي اتهمته السلطات اللبنانية بالضلوع في تفجير عين علق في المتن الشمالي في محافظة جبل لبنان في 2007/2/13؛ ونفى الرجوب أن تكون أي علاقة لأي من الفصائل الفلسطينية، بكل أطرافها، بفتح الإسلام. وأكد حرصه على ألا يكون الفلسطينيون طرفاً في الأزمة اللبنانية⁵⁷. وأكد هاني الحسن، مستشار الرئاسة الفلسطينية، أن السلطة الفلسطينية "ترفض وتستنكر ما يسمى بجماعة فتح الإسلام، وهي لا تمت بأية صلة للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع"⁵⁸.

وأعلن عباس زكي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، أن "ما يسمى ظاهرة فتح الإسلام وُجدت في ظروف معروفة للجميع ولا تمت بأي صلة للأطر الشرعية الفلسطينية"⁵⁹، ونفى أن يكون كل من ادعى الانتماء إلى فتح فتحواً. وذكر أن الموقعين الذين اعترفوا بصلوهم بتفجير عين علق ليسوا فلسطينيين⁶⁰. لكن زكي أكد حرص قيادة منظمة التحرير على الوصول إلى حلّ لظاهرة فتح الإسلام من دون اقتتال أهلي فلسطيني⁶¹. كما أعلن زكي أن منظمة التحرير اتخذت تدابير لـ "عزل" تنظيم فتح الإسلام شعبياً⁶².

بدوره أشار سلطان أبو العينين، أمين سر حركة فتح في لبنان، إلى أن تنظيم فتح الإسلام يتلقى دعمه وتمويله وأوامره من جهات خارجية، ويعمل كأدوات لها. وحذر من أن دور فتح الإسلام في لبنان سيكون وبالاً على الشعب الفلسطيني، وذكر أن هؤلاء جاؤوا إلى لبنان للتخريب باسم الفلسطينيين⁶³، وأكد الإصرار على اجتثاث تنظيم فتح الإسلام⁶⁴، وأشار إلى أن هذه الظاهرة لن تعالج إلا بالقوة⁶⁵.

كما أدان تحالف القوى الفلسطينية أي عمل يسيء إلى العلاقات الفلسطينية - اللبنانية "من أي طرف كان"، ورأى أن أي طرف يسيء إلى الوضع اللبناني "لن يغطيه شعبنا الفلسطيني ولا الأطراف السياسية الفلسطينية"⁶⁶.

وأكد أسامة حمدان، ممثل حركة حماس في لبنان، أن الفصائل الفلسطينية "لن تغطي بحال من الأحوال مجرماً أياً كان جرمه وأياً كانت جنسيته"، وقال متحدثاً باسم وفد تحالف القوى الفلسطينية عقب زيارته للنائب اللبناني سعد الحريري في 2007/3/16: "نحن أكدنا أيضاً كفلسطينيين أنه لا يمكن أن نقبل بأن تحول المخيمات إلى بؤر أمنية وأن تتهم المخيمات بأنها مسؤولة عن الإخلال بالأمن اللبناني لأننا نعتبر أن أمن واستقرار لبنان هو قوة ومصصلحة لنا كفلسطينيين". وأكد أن "قضيتنا تحتاج اليوم إلى تماسك لبناني - فلسطيني، وليس إلى أزمة فلسطينية - لبنانية"⁶⁷. وأشار حمدان إلى حرص الفلسطينيين على أن لا تتمدد ظاهرة فتح الإسلام إلى خارج مخيم نهر البارد⁶⁸.

بدوره، أكد رامز مصطفى، مسؤول الجبهة الشعبية - القيادة العامة في لبنان، على أن جميع فصائل المقاومة الفلسطينية "يعتبرون حالة فتح الإسلام خارجة عن النسيج الوطني الفلسطيني"⁶⁹، وأشار رامز إلى أن مسألة خروج عناصر فتح الإسلام من مخيم البارد، تنصدر أولويات القيادة الفلسطينية في الوقت الراهن، وقال: "نحن كقيادة عامة، ومعنا كافة الفصائل، مع معالجة هذه القضية بعيداً عن الخيارات العسكرية"⁷⁰.

ب. المواقف التي رافقت وتلت الأحداث التي تفجرت في أيار/ مايو 2007:

1. السلطة الفلسطينية:

وعندما اندلعت أحداث مخيم نهر البارد، التي بدأت في 2007/5/21، رافقها العديد من ردود الأفعال الفلسطينية، حيث نفى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أي علاقة للفلسطينيين بـ"ما يسمى فتح الإسلام لا من قريب ولا من بعيد"، وقال "نحن لسنا مع هذه الأعمال التي تقوم بها هذه الجماعة"⁷¹.

كما أعربت حكومة الوحدة الفلسطينية عن أسفها للأحداث التي تجري في مخيم نهر البارد، مؤكدة أن ليس للفلسطينيين أية علاقة فيها. وشدد الناطق باسم الحكومة، وزير الإعلام، مصطفى البرغوثي على أهمية بذل كافة الجهود لحماية اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، كما أكد اعتراض الحكومة على الاعتداءات على المؤسسات اللبنانية وعلى جيشها⁷².

وأجرى إسماعيل هنية، رئيس الحكومة الفلسطينية، اتصالاً هاتفياً مع الرئيس اللبناني إميل لحود، ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، ورئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، وشدد على ضرورة حماية الفلسطينيين، في مخيم نهر البارد، وقال: "نحن مع الحفاظ على سيادة لبنان وحماية أمنه". ودعا إلى تجنب المخيمات الفلسطينية، أي مواجهات مسلحة، وضرورة معالجة الأمور الإنسانية التي ترتبت على المواجهة المسلحة، والتي عاشها المخيم خلال الفترة الراهنة⁷³. كما دعا إلى حل مشكلة نهر البارد حلاً سياسياً وليس عسكرياً لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني هناك⁷⁴.

وكلف هنية وزير الشؤون الاجتماعية في حكومته صالح زيدان بالتوجه إلى بيروت للقاء المسؤولين اللبنانيين والوقوف على آخر تطورات الموقف في مخيم نهر البارد⁷⁵. وأشار زيدان، بعد وصوله إلى بيروت ولقائه عدداً من المسؤولين اللبنانيين، إلى استعداد السلطة "لتنظيم السلاح الفلسطيني بما يحفظ سيادة لبنان". كما دعا زيدان إلى "إنهاء ظاهرة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد، وفي الوقت نفسه إيجاد حلّ لأزمة هذا المخيم"⁷⁶.

ومن جهة أخرى، دعا أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة، كافة الأطراف لحلّ الأزمة في مخيم نهر البارد سياسياً وبالطرق السلمية "من أجل تجنّب المدنيين وكافة الأطراف الحسائر البشرية والمادية"⁷⁷.

وعبر فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، خلال اتصال هاتفي مع الرئيس اللبناني عن استنكاره الشديد وإدانتته باسم الشعب الفلسطيني "الاعتداء الإرهابي" على الجيش اللبناني، وطلب من الرئيس لحود العمل على وقف فوري لإطلاق النار، لأن الأوضاع فيه أصبحت مأساوية لا تطاق⁷⁸.

كما دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الحكومة اللبنانية إلى التفريق بين "الجماعة الإرهابية" والفلسطينيين في لبنان، وقالت اللجنة في بيان لها إنها تتابع الأوضاع في مخيم نهر البارد ومع الجهات العربية والدولية لتوفير "أقصى درجات الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، الذين وقعوا ضحية إرهاب تلك المجموعة التخريبية"⁷⁹. وأكدت منظمة التحرير في لبنان حق الشرعية اللبنانية وجيشها "في معالجة الموقف بما يتناسب مع صون المصلحة الوطنية اللبنانية والمصلحة الوطنية الفلسطينية"⁸⁰.

ولاحتواء أحداث نهر البارد، ووقف إطلاق النار، قام وفد مشترك من منظمة التحرير وتحالف القوى الفلسطينية بعدة جولات على المسؤولين اللبنانيين، حيث أدان الوفد خلال جولاته ما قام به تنظيم فتح الإسلام، وأبدى استعداده للتعاون مع السلطات اللبنانية لمعالجة هذه الظاهرة، كما قدّم بجملة مطالب لتخفيف معاناة الفلسطينيين داخل المخيم⁸¹.

وأكد الوفد على أن لا علاقة لتنظيم فتح الإسلام بالشأن الفلسطيني أو المخيمات الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني لا يتحمل أعمال هذه "المجموعة الغريبة"، ودعا إلى "تحييد المخيمات عن حالة فتح الإسلام". وطالب الوفد بعدم قصف المخيم عشوائياً، والرد فقط على مصادر النيران حتى لا يقع ضحايا مدنيون⁸².

كما كشف عباس زكي، ممثل منظمة التحرير في لبنان، عن تشكيل لجنة سداسية مشتركة برئاسته مؤلفة من فصائل منظمة التحرير وتحالف القوى الفلسطينية لمواكبة "التطورات وتنسيق الاتصالات والمواقف مع الحكومة اللبنانية والجيش والقوى الفلسطينية كلها"⁸³. غير أن تطور الأزمة الداخلية الفلسطينية، بعد أحداث غزة وسيطرة حماس على القطاع، أثر سلباً على الجهد المشترك لفصائل المنظمة وقوى التحالف، حيث رفض زكي الالتقاء بممثل حركة حماس في لبنان، بعد القرار المركزي الذي اتخذته حركة فتح بقطع كل الاتصالات بحماس⁸⁴.

وأكد عباس زكي، "وقوف جميع الفصائل الفلسطينية إلى جانب الجيش اللبناني"⁸⁵، وجدد إدانة الفلسطينيين لظاهرة فتح الإسلام، وأكد أن هناك اقتناعاً فلسطينياً - لبنانياً لمعالجة هذه الظاهرة بشكل مشترك، ولكنه شدد حرصه على أن لا تصيب شظاياها الأبرياء سواء في المخيم أو خارجه. كما نفى زكي رغبة حركة فتح بالتدخل العسكري لمصلحة الجيش اللبناني⁸⁶، محذراً من أية محاولة لجر الفلسطينيين إلى اقتتال داخلي لن يخرج منه أي منتصر⁸⁷.

ووصف زكي تنظيم فتح الإسلام بالمجموعة الجاهلة المستبدة، والتي تتستر بالإسلام، وتمارس أبشع الجرائم بحق الأطفال والنساء والشيوخ في مخيم نهر البارد⁸⁸، وأشار إلى أن ما فعلته بالمخيم "باسم الإسلام أسوأ من نكبة الـ 48"⁸⁹. وقال زكي إن هذه المجموعة ليس لها هوية ولا أجندة، ودعا إلى محاربتها واجتثاثها؛ وأشار إلى أن التعامل مع موضوع نهر البارد يجب أن يكون "كطائرة محتطفة فيها أطفال ونساء ومجرمون"⁹⁰.

2. حركة فتح:

أما موقف حركة فتح فقد تأرجح بين دعم إجراءات الجيش اللبناني بحق تنظيم فتح الإسلام، وبين الاحتجاج على الطريقة التي عولجت بها الأحداث في مخيم نهر البارد، حيث اعترضت الحركة في البداية على استهداف المخيم بشكل عشوائي مما عرض المدنيين الفلسطينيين إلى معاناة ومخاطر كبيرة؛ إلا أنه مع تطور الأحداث تغير الموقف، وأيدت الأسلوب الذي تدار به العملية العسكرية.

فقد دعا سلطان أبو العينين، أمين سر حركة فتح في لبنان، في الأيام الأولى من المعركة، إلى وقف إطلاق نار فوري وإنهاء القصف للمخيم، وقال إن المدنيين الفلسطينيين يدفعون ثمن أعمال "عصابة من الخارجين عن القانون"، وأشار إلى أن المخيمات الـ 12 في لبنان ستنتفض إذا لم يتوقف ما سماه "القصف العشوائي" للجيش اللبناني، وقال إن موافقة الفصائل الفلسطينية على ضرورة التخلص من فتح الإسلام لا تعني موافقتها على قصف المدنيين. وتابع قائلاً "لا نريد أن يُمس الجيش بأي أذى، ولكن لن نتخلى عن أبنائنا في المخيم"⁹¹. ولكن أبو العينين، وبعد أيام فقط من اتهامه للجيش، أكد أن "قصف الجيش اللبناني تركّز على مواقع فتح الإسلام فقط، ووجه ضربات في شكل مباشر وليس بطريقة عشوائية"⁹².

وانعكست الخلافات الداخلية الفلسطينية على معالجة تداعيات أحداث نهر البارد، حيث اتهم أبو العينين فصائل فلسطينية "بتأخير" التوصل إلى حلّ سريع للقضاء على فتح الإسلام⁹³. كما اتهم أبو العينين بعض "فصائل قوى التحالف وعلى رأسها حماس" بإفشال تشكيل قوة فلسطينية مشتركة في مخيم نهر البارد، واتهمهم بدعم "عصابة العبسي". إلا أن أبو العينين أكد أن هناك انقساماً لبنانياً أيضاً حول تشكيل القوة الفلسطينية⁹⁴. وأشار أبو العينين إلى أن دور حماس "في قضية مخيم نهر البارد كان قدراً وخبيثاً لأنهم عرقلوا وأعاقوا قيام هذه القوة الفلسطينية لاستئصال هذه الظاهرة"⁹⁵.



وبعد انتهاء أحداث نهر البارد أكد أبو العينين، أن الانتصار الذي حققه الجيش اللبناني ومخيم نهر البارد على فتح الإسلام هو انتصار على "الإرهاب"، وأن اللبنانيين والفلسطينيين انتصروا على "الإرهاب"⁹⁶.

3. حركة حماس:

أما حركة حماس، فقد استنكرت الاعتداء على الجيش اللبناني في بيان لها جاء فيه: "لا نقبل له بأن يتعرض لأي أذى باعتباره جيشاً وطنياً... إلا أننا نوكد على ضرورة تجنّب اللاجئين الفلسطينيين المدنيين هذه المشكلة، لا سيّما أن القصف طال المساجد وخزانات المياه وقطع الماء والكهرباء". وقالت حماس إن "أي حلّ عسكري لهذه المشكلة له نتائج كارثية على اللاجئين الفلسطينيين. لذلك لا بد من ترك الحلول السياسية تأخذ مجراها، والعمل في الوقت نفسه على السماح بإدخال المساعدات العاجلة للفلسطينيين في المخيم". كما أكدت حماس على ضرورة تشكيل مرجعية سياسية فلسطينية موحدة للعمل على معالجة كافة القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وذكرت أن قيادتها السياسية في لبنان أجرت اتصالات مكثفة مع مختلف الأطراف السياسية بهدف وقف الاشتباكات الدائرة في مخيم نهر البارد... مؤكدة ضرورة محاصرة مساحة التوتر وعدم نقلها إلى أماكن أخرى⁹⁷.

وفي إطار سعي حركة حماس لحلّ أزمة نهر البارد، أجرى خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، اتصالاً هاتفياً برئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وطالبه "باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل عدم المساس بالمدنيين في المخيم"، مبدياً حرصه على حماية أرواح الفلسطينيين واللبنانيين في الساحة اللبنانية. كما اتصل مشعل وعمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، وسعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، وطلب إليهما بذل مساعيهما لضمان عدم المساس بأبناء الشعب الفلسطيني في المخيم خلال معالجة الأزمة⁹⁸.

كما شدد مشعل على أن حركة حماس تقف ضدّ التدخل في الشأن اللبناني، وضدّ استهداف أي جندي لبناني، ولكنه دعا إلى معالجة الأمر سلمياً، قائلاً: "نحن لا نقبل

قصف المخيم، ولا نقبل أن يعاقب شعبنا في نهر البارد ولا في غيره، ونحن دعونا المسؤولين في لبنان إلى معالجة الأمر سلمياً حتى لا يسقط ضحايا أكثر مما سقطوا⁹⁹.

وشدد أسامة حمدان، المتحدث باسم حركة حماس في لبنان، على أن الفلسطينيين غير مسؤولين عما جرى في مخيم نهر البارد، وطالب بحلّ معاناة أهل المخيم، ودعا إلى الاستمرار في محاولة رأب الصدع بالطرق السلمية، لأن الحلّ لا يسعه أن يكون من طبيعة عسكرية صرف¹⁰⁰. وأكد على أن "الحلّ السياسي هو المخرج الوحيد لمعالجة الأزمة القائمة"¹⁰¹.

وكرر حمدان أن "لا مشكلة فلسطينية لبنانية"، معتبراً أن "هناك جريمة ارتكبت بحق الجيش اللبناني ويجب معاقبة مرتكبيها"¹⁰². كما دعا إلى إجراء تحقيق في ما جرى في مخيم نهر البارد، وتحديد المسؤوليات¹⁰³.

وأعرب حمدان عن قلقه من "وجود طرف ثالث يعيق التوصل إلى حلّ"، وكشف أن حماس "تبدل بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية جهداً كبيراً لمنع أيّ طرف من استغلال الظروف، وعدم استدراج الفلسطينيين أو اللبنانيين إلى معركة داخلية أو فلسطينية لبنانية"¹⁰⁴.

كما أشار علي بركة، مسؤول المكتب السياسي لحركة حماس في لبنان، إلى أن "خلافات فلسطينية - فلسطينية تعرقل التوصل إلى اتفاق، خاصة بعد اتهام أطراف فلسطينية لأطراف أخرى بدعم (فتح الإسلام)"¹⁰⁵.

وشدد رافت مروة، المسؤول الإعلامي لحركة حماس في لبنان، على رفض حركته لأي عملية عسكرية تعرّض أمن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء بلبنان للخطر. وأضاف "إننا كفلسطينيين لا نتحمل وزر وجود جماعة فتح الإسلام داخل مخيم نهر البارد". وأكد مروة على أنّ حلّ الأزمة "لا يكون من خلال الخيار العسكري"¹⁰⁶.

4. فصائل أخرى؛

ومن جانبها دعت حركة الجهاد الإسلامي إلى معالجة قضية تنظيم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد بالطرق السلمية لحماية اللاجئين الفلسطينيين، وأشار خضر حبيب، أحد قادة الجهاد الإسلامي، إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يدفعون ثمن المعركة الأمريكية في لبنان، وقال: "الهدف من معارك الجيش اللبناني في مخيمات اللاجئين الوصول إلى سلاح المقاومة والذي يدفع الثمن هم المدنيون الفلسطينيون". وحذر حبيب الحكومة اللبنانية من الوقوع في المخطط الأمريكي للوصول إلى سلاح المقاومة المتمثل في سلاح حزب الله بعد سلاح المقاومة الفلسطينية¹⁰⁷.

وقال محمد الحرازين، أحد قادة الجهاد الإسلامي في غزة، إن حركته تنظر بخطرورة بالغة لما يحدث على الساحة اللبنانية، من عمليات القصف المتواصل على مخيم نهر البارد، وطالب قادة فصائل المقاومة، والرئيس عباس، ورئيس الحكومة إسماعيل هنية، "بالتدخل العاجل لفك الحصار المفروض على المخيمات الفلسطينية في لبنان، ووقف عمليات القصف العشوائي لمخيم نهر البارد". ودعا الحرازين الحكومة اللبنانية "إلى سحب الجيش اللبناني من محيط المخيم، ووقف عمليات القصف العشوائي التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون في مخيم نهر البارد"¹⁰⁸.

وأكد علي أبو شاهين، القيادي في حركة الجهاد، على "أن الفلسطينيين لن يكونوا طرفاً في التجاذبات والخلافات الداخلية اللبنانية"، داعياً "الفصائل الفلسطينية إلى ضرورة تحصين المخيمات وحمايتها من خلال توفير مرجعية فلسطينية واحدة في لبنان كي لا تتكرر تجربة مخيم نهر البارد"¹⁰⁹.

أما أبو عماد الرفاعي، ممثل حركة الجهاد في لبنان، فقد أكد أنه ليس هناك آفاق للحل في مخيم نهر البارد إلا من خلال المدخل السياسي، مبدياً رفضه الشديد لـ "الحسم العسكري"، ومحذراً من تأثيراته في الساحتين اللبنانية والفلسطينية، وقال:

هذه الظاهرة (فتح الإسلام) ليست فلسطينية، بل أشبه بالظاهرة الأمية التي فيها كل الأعراق والألوان على المستوى الإسلامي من المشرق إلى المغرب، وهذا يدل على أن الحسم العسكري أو القضاء على هذه المجموعة داخل المخيم لا يعني أنه قضاء على فتح الإسلام في كل الساحة، لأن الحسم العسكري قد لا يؤدي ثماره بل يعقد الأمور. نحن حريصون على الحسم السياسي لسببين؛ أولاً لسلامة أهلنا وشعبنا داخل المخيمات، وثانياً ما قد تؤدي إليه هذه الأزمة من انعكاسات سلبية على الوجود الفلسطيني ومستقبل قضية اللاجئين¹¹⁰.

وأشار الرفاعي، إلى أن "هناك أطرافاً خارجية تعمل على وضع العصي في الدواليب وتمارس أقصى الضغوطات من أجل قطع الطريق أمام التوصل إلى حل لهذه الأزمة" في نهر البارد¹¹¹.

ومن جانبها أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين استهداف تنظيم فتح الإسلام للجيش اللبناني، وقالت إن شهداء هذا الجيش هم شهداء فلسطين، وطالبت بوقف فوري وشامل لقصف وحصار مخيم نهر البارد، ودعت إلى حل سياسي يضع الأمور في نصابها ويتضمن فتح تحقيق جاد، وحذرت من امتداد نيران الفتنة إلى مخيمات فلسطينية أخرى¹¹².

ودعا عضو المكتب السياسي للجبهة ماهر الطاهر إلى "حوار بين الفلسطينيين والجهات اللبنانية المعنية لإيجاد حل سياسي وقضائي للأزمة". وأكد على "ضرورة عودة الفلسطينيين الذين هاجروا من المخيم وضرورة تأمين المتطلبات الإنسانية لهم"¹¹³.

ولكن الجبهة الشعبية اتهمت الحكومة اللبنانية بأنها تعمل على استغلال الأزمة في نهر البارد لتأجيج "الحرب الطائفية في مواجهة حزب الله"، واتهمت الجبهة في بيانها حكومة السنيرة بالعمل على توسيع دائرة النار ضد الفلسطينيين، وقالت إن تيار المستقبل هو من احتوى فتح الإسلام وأعدّها لخوض حرب مذهبية¹¹⁴.

من جهة أخرى، أدانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين استهداف الجيش اللبناني، وأكدت رفضها لظاهرة فتح الإسلام، وطالبت الجبهة الحكومة اللبنانية بالعمل السريع لتسهيل عودة النازحين إلى المخيم بشكل منظم وآمن وسريع وإعادة بنائه بالسرعة الممكنة بعد انتهاء فتح الإسلام¹¹⁵. وطالب مسؤول الجبهة الديمقراطية في شمال لبنان أركان بدر بـ”توحيد الموقف الفلسطيني وتبني مطالب النازحين، واستئناف الحوار الفلسطيني – اللبناني لبلورة خطة مشتركة لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان“¹¹⁶. وأكد بدر أن انتصار الجيش اللبناني على فتح الإسلام ”نحن شركاء فيه، وبعد الانتهاء من المعركة يجب العمل سريعاً من أجل عودة سريعة وكريمة للنازحين إلى مخيمهم، وإعادة إعمار ه على يد أبنائه وأهله“¹¹⁷.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة فقد دعت إلى تسليم ”القتلة“ الذين قتلوا أفراد الجيش اللبناني إلى العدالة اللبنانية، وطالبت القيادة العامة جامعة الدول العربية بـ”التدخل العاجل لدى الحكومة اللبنانية والضغط عليها لإنقاذ الفلسطينيين في مخيم نهر البارد“. وأكد طلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة، على أنه ”لا يجوز أن يعاقب الشعب الفلسطيني بسبب عصابة من 200 عنصر“¹¹⁸.

ونفى أحمد جبريل، الأمين العام للقيادة العامة، مشاركة الجبهة في القتال إلى جانب عناصر فتح الإسلام ضدّ الجيش اللبناني، معتبراً أن هذه الاتهامات تهدف إلى تحريض الجيش ضدها¹¹⁹. كما نفى أي علاقة بين الجبهة وفتح الإسلام، واتهم جبريل ”فريقاً سياسياً“ برعاية فتح الإسلام. ورأى أن ما يجري في نهر البارد ”مؤامرة على الجيش لإقحامه في حرب مخيمات“، مؤكداً ”الحرص على كرامة المؤسسة العسكرية لأنها جزء من كرامتنا“¹²⁰.

واتهم أنور رجا، عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية – القيادة العامة، الحكومة اللبنانية بالعمل بنحطي حثيثة لتهجير الفلسطينيين إلى خارج لبنان، ونبه إلى أن الأجواء باتت مهيأة لارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا رقم ”2“¹²¹.

ودعا حزب الشعب الفلسطيني إلى وقف فوري لإطلاق النار والتوقف عن قصف مخيم نهر البارد، وطالب أيوب رجب، عضو اللجنة المركزية للحزب ومسؤول إقليم لبنان، بإفساح المجال أمام جهود فصائل العمل الوطني الفلسطيني وبالتعاون مع مؤسسات الدولة اللبنانية لاستئصال ومعالجة هذه الظاهرة الغربية بالطرق السياسية وعبر آليات متفق عليها بما يجنب الشعب الفلسطيني واللبناني مجدداً الويلات والمجازر. وأكد رجب على أن إنهاء هذه الظاهرة لا يحسم بالوسائل العسكرية العنيفة لأن ذلك سيؤدي إلى ارتكاب المزيد من المجازر بحق أبناء شعبنا الأبرياء¹²².

كما أدانت جبهة التحرير الفلسطينية استهداف الجيش اللبناني، في مخيم نهر البارد، وطالبت الجهات المسؤولة "بتجنيب الشعب الفلسطيني كوارث جديدة"¹²³.

2. الموقف اللبناني؛

أ. السلطة اللبنانية؛

اتهمت الحكومة اللبنانية تنظيم فتح الإسلام بتفجير حافلتي عين علق (المتن الشمالي/ جبل لبنان) الذي وقع في 2007/2/13، واتهم حسن السبع، وزير الداخلية اللبناني، تنظيم فتح الإسلام بالتنسيق الكامل مع المخابرات السورية¹²⁴. وبعد استهداف الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية من قبل تنظيم فتح الإسلام في 2007/5/20، أجمعت القوى اللبنانية بمختلف فئاتها ومشاربها، رسمية وسياسية، موالاة (14 آذار) ومعارضة (8 آذار)، على إدانة التعرض للجيش اللبناني والقوى الأمنية في الشمال، ودعت إلى وضع حدّ لما يجري.

وأعرب الرئيس اللبناني إميل لحود عن إدانته الشديدة للتعرض للجيش والقوى الأمنية ومواقعها ودورياتها، مؤكداً على "ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية لمنع المسلحين، إلى أي طرف انتموا، من الإساءة إلى الأمن والاستقرار في منطقة الشمال، ووضع حدّ للاعتداءات التي طاولت العسكريين والمواطنين الآمنين". وأكد "أن لا

بدليل عن معاقبة المعتدين من فتح الإسلام على الجيش اللبناني، وتقديمهم أمام القضاء، فلا تسوية ولا مساومة على دم الشهداء العسكريين¹²⁵.

كما طلب لحدود من الفصائل الفلسطينية "القيام بتوقيف عناصر فتح الإسلام ووضع حدّ لها، لأنها هي من يشرف على الأمن داخل المخيمات وليس الدولة اللبنانية". وأشار إلى أن القول بأننا "نريد القيام بحرب على المخيمات، فهذا ليس لمصلحة لبنان، بل لمصلحته هي في ضمان حقّ عودة الفلسطينيين إلى أرضهم. وعندها تنتهي المشاكل عندنا". وردّ لحدود ما يحصل في مخيم نهر البارد إلى كونه "جزءاً من مؤامرة لثبيت التوطين الذي لا قدرة للبنانيين على حمله"¹²⁶. وربط لحدود بين "إسرائيل" وفتح الإسلام، وذكر أن هناك تقاطع مصلحة بينهما، وقال: "إذا أمعنا البحث، فسنجد أن الذين يمولون فتح الإسلام هم على علاقة غير مباشرة بإسرائيل"¹²⁷.

كما استنكر نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، الاعتداء على الجيش، ودعا الفلسطينيين إلى الإمساك بالوضع داخل المخيمات، "لا سيّما وأن اللبنانيين في الأساس اعتبروا أن أمن المخيمات من مسؤولية الفصائل الفلسطينية"¹²⁸.

ورأى فؤاد السنيورة، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، أن استهداف الجيش اللبناني من قبل عناصر فتح الإسلام هو بمثابة جريمة مبيتة، ومحاولة خطيرة لضرب الاستقرار، ووصف تنظيم فتح الإسلام بأنه "مجموعة مضللة تتلظى [تقف] خلف الإسلام والإسلام منها براء، وترفع شعارات وطنية والوطنية عنها بعيدة". كما أبلغ السنيورة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، في اتصال هاتفي، أن "الدولة اللبنانية لن تسكت إطلاقاً على الاعتداء الذي تعرض له الجيش من قبل منظمة فتح الإسلام، وأعطت التعليمات للجيش للتصرف بحزم وقوة لا تلين مع هذه المنظمة الإرهابية، فهيبة الجيش وسمعة مؤسساته واستقرار الأمن اللبناني مسألة لن يتم التهاون فيها"، وشدد السنيورة على أن "جرح" الجيش يجب أن يندمل قبل أي أمر آخر. وأوضح السنيورة أن "مطلب الحكومة اللبنانية من الفصائل الفلسطينية تجاه منظمة

فتح الإسلام واضح وهو التبرؤ والإدانة ومعاونة السلطة الشرعية والقوى الأمنية اللبنانية لمعالجة ظاهرة هذه المنظمة¹²⁹.

كما تعهد السنيورة بـ”احتضان إخواننا في المخيمات وحمائهم، ولن يكون هناك فتنة أو خصام بين اللبنانيين والفلسطينيين“. وانتقد ”التحريض الظالم والتعبئة المغرضة عن أن الدولة اللبنانية تستهدف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان“. وشدد السنيورة، خلال اتصال هاتفى مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، على مسؤولية الدولة اللبنانية تجاه النازحين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد، ”بسبب الحرب الإرهابية التي تشنّ على اللبنانيين والفلسطينيين“¹³⁰.

واستكر النائب سعد الحريري، رئيس كتلة المستقبل النيابية، استهداف الجيش اللبناني، وأعلن ”تأييده التام للعملية التي أطلقتها قوى الأمن الداخلي، بموازرة الجيش اللبناني للقبض على عدد من المطلوبين إلى العدالة“، داعياً إلى التخلص من فتح الإسلام. وشدد الحريري على أن ”إخواننا الفلسطينيين في المخيمات هم قضيتنا الأولى والتاريخية، لكن المسّ بالجيش وقتل الجنود اللبنانيين غدرًا ليس له علاقة بالقضية الفلسطينية“. واتهم الحريري سورية بدفع تنظيم فتح الإسلام لضرب تيار المستقبل، كما سخر من الاتهامات الموجهة إلى تياره بدعم الحركات السلفية السنية وفتح الإسلام، مؤكداً أن هذه المنظمة عدوته¹³¹.

أما خليل مكاي، رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، فقد أكد على أن ”ليس هناك علاقة بين السلاح الفلسطيني وسلاح منظمة فتح الإسلام“، وقال إن ”فتح الإسلام ظاهرة غريبة لا تشبه العروبة والإسلام، وهي مؤلفة من عناصر إرهابية ينتمون إلى جنسيات متعددة وأقلية فلسطينية“¹³². وقال مكاي إن ”الحكومة اللبنانية طلبت من الفصائل الفلسطينية إدانة المجازر التي ارتكبتها تنظيم فتح الإسلام ضدّ الجيش اللبناني، والتبرؤ من هذا التنظيم، ومعالجة الوضع لجهة إنهاء هذه الظاهرة وتسليم المجرمين إلى العدالة اللبنانية“¹³³.

ب. القوى السياسية اللبنانية:

ورأى ميشال عون، رئيس التيار الوطني الحر، في استهداف الجيش اللبناني غدرًا، وقال: ”حقاً إنه ليوم أسود أن يستهدف جيش على أرضه وهو يسعى إلى تثبيت الأمن والاستقرار، على يد من استضافهم وأمن لهم المسكن والمأوى“. وقال عون إن ”فتح الإسلام دخلوا لبنان خلسة وبطريقة غير شرعية، والأجهزة الأمنية كانت على علم بهذا الأمر“. وأضاف قائلاً: ”أليس هذا المخيم فلسطينياً، وأليس في المخيم سلاح، وألا يطالبون بالسلاح من أجل أمنهم؟ هؤلاء يهددون أمنهم فكيف يسمحون لهم بالخروج من المخيم والانتشار على الأرض اللبنانية؟ المطلوب من الفلسطينيين أكثر من استنكار، المطلوب منهم عمل يمنع الشغب الذي ينطلق من أرضهم على باقي الأرض“¹³⁴.

كما استنكر وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، الاعتداء على الجيش اللبناني، ودعا الفلسطينيين إلى أن يتوحدوا ”في مواجهة هذه الجرائم ويرفعوا الغطاء عن مرتكبيها ويساهموا في تسليمهم إلى السلطات اللبنانية ويعملوا على وقف استغلالهم للشعب الفلسطيني وقضيته الشريفة ومحاولات أخذه رهينة في المخيمات هنا أو هناك، في مشاريعهم الانتحارية أو في خدمة مشاريع لا علاقة لهذا الشعب الكريم بها“. ودعا جنبلاط المنظمات الفلسطينية إلى ”رفع الغطاء عن التنظيمات الإرهابية التي تضر بالمصلحة الفلسطينية ولا علاقة لها أبداً بالقضية الفلسطينية“¹³⁵. ورأى جنبلاط أن فتح الإسلام ”هي فقط عصابة سورية تنسق في نهر البارد مع أحمد جبريل، مع فتح الانتفاضة أو ما تبقى من فتح الانتفاضة. وأتت بهذا السلاح من خلال الحدود اللبنانية السورية على مدى أشهر“¹³⁶.

كذلك أدان حزب الله الاعتداء على الجيش والقوى الأمنية، لكنه أضاف في بيان له: ”نشعر بأن هناك من يريد جرّ الجيش اللبناني إلى الصدام وزجه في صراع دام قد لا ينتهي بسهولة خدمة لمشاريع وأغراض معروفة“. ودعا حزب الله إلى ”تطويق الأحداث والقيام بمعالجة سياسية جريئة لإنهاء الأزمة“. وشدد الحزب على ضرورة

تحييد المدنيين لبنانيين وفلسطينيين والحفاظ على أرواحهم ودمائهم، مهما كانت الظروف الميدانية صعبة وقاسية¹³⁷.

وعدّ حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، التعرض للجيش اللبناني خطأً أحمرًا، كما عدّ المساس بمخيم نهر البارد والمدنيين الفلسطينيين واللبنانيين خطأً أحمرًا، ورأى أن أي قرار بمهاجمة المخيم سيكون تضحية بالجيش والشعب الفلسطيني. وأكد على أن تكون المعالجة "سياسية أمنية قضائية تحفظ الجيش ولا تؤدي إلى حرب مخيمات جديدة"¹³⁸.

كما حذر نواف الموسوي، المسؤول عن العلاقات الدولية في حزب الله، من أن "لبنان اليوم أمام خطر حرب مخيمات تكون سبباً لتهجير الفلسطينيين وتوطين من تبقى منهم، وخطر تحويله ساحة مواجهة مع القاعدة"¹³⁹.

واستنكرت حركة أمل التعرض للجيش، وأكدت أن ما جرى يأتي في سياق استهداف الجيش ودوره الوطني¹⁴⁰.

ورأت الجماعة الإسلامية في لبنان "أن طبيعة التوتر وتعدد المناطق التي انطلق منها، يدل على وجود مخططات أمنية لا تمت إلى مصالح الساحة الإسلامية بصلة... وأن مبادرة المجموعات المسلحة إلى مهاجمة الجيش اللبناني من دون سبب تؤكد نية مسبقة لافتعال التوتر المذكور ولمصلحة قوى يهملها تخريب الوضع الأمني اللبناني في هذا الوقت". وأكدت الجماعة على أن "إصرار مجموعة فتح الإسلام على التمرس وراء سكان مخيم نهر البارد، مع علمها المسبق بأن أي صدام معها سيوقع الكثير من الضحايا والأبرياء، يرسم علامة استفهام كبيرة حول نوايا هذه المجموعة"¹⁴¹.

وحمل علي الشيخ عمار، رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية، الذين تناوبوا على الحكم والسلطة مسؤولية دفع بعض الشباب للارتقاء في أحضان حركة فتح الإسلام وأمثالها. وحذر الشيخ عمار من امتداد هذه الظاهرة "إلى ساحات أخرى إذا لم يعمد الجميع موالاة ومعارضة إلى التصدي لها ومعالجتها"¹⁴².



ودعت الجماعة الإسلامية في بيان صدر عن مكتبها السياسي إلى معالجة جدية لأحداث مخيم نهر البارد "من أجل الوصول إلى مخرج ملائم يضمن أمن البلد واستقراره ويحفظ سلامة المدنيين من سكان المخيم"، مشددة على "أهمية الاحتكام إلى القضاء المختص بحيث تأخذ العدالة مجراها إزاء كل ما حدث"¹⁴³.

كما طرحت الجماعة الإسلامية مبادرة لحل أزمة مخيم نهر البارد تلخص بالآتي¹⁴⁴:

1. إعلان وفق إطلاق نار مؤقت.
2. استئناف الحوار مع فتح الإسلام في الداخل من قبل الفصائل و"رابطة علماء فلسطين".
3. تشكيل مرجعية أمنية وحيدة داخل المخيم من أجل أن تتولى الأمن بشكل نهائي.
4. جمع السلاح من المقاتلين من فتح الإسلام.
5. التفاهم مع السلطة أو مع الحكومة أو القوى الأمنية على الطريقة التي يمكن من خلالها الانتهاء من هذه الظاهرة، وتصفيتها، والإسراع في بناء ما تهدم من أجل إعادة المهجرين بشكل سريع.

ورأى سمير جعجع، رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية، أن فتح الإسلام هي "مجموعة إرهابية"، وقال إن "فتح الإسلام هي تواصل لحركة فتح الانتفاضة التي هي من صنع المخابرات السورية"، مؤكداً أن الفلسطينيين "لا علاقة لهم بهذه الحركة الأصولية التي يحمل عدد كبير من أعضائها جنسيات غير فلسطينية". واعتبر ما حصل من مظاهرات واحتجاجات في بعض المخيمات "محاولة لتأليب الرأي العام الفلسطيني من قبل الفصائل الموالية لدمشق ضدّ حكومة الرئيس فؤاد السنيورة والجيش اللبناني والقوى الأمنية". وأكد أن الحل لن يكون من خلال اقتحام مخيم نهر البارد لاعتقال عناصرها لأن مشكلتنا أصلاً ليست مع الفلسطينيين". واتهم جعجع القيادة العامة بمساعدة فتح الإسلام¹⁴⁵.

وأكد المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبناني وقوفه إلى جانب الجيش اللبناني، وقال: ”لا يجوز بعد كل التوضيحات التي قدمها الجيش ومعه الشعب اللبناني أن يتهاون أحد من موقعه المسؤول في السعي إلى حلول نهائية للوضع الشاذ في نهر البارد وغيره من المخيمات في لبنان“. وتمنى الحزب أن تكون الحلول لأحداث نهر البارد ”نموذجاً لما يمكن القيام به من إجراءات في المخيمات الفلسطينية كافة، فلا تبقى حصناً آمناً ومنيعاً وملاًداً لكل الخارجين على القوانين في لبنان والدول الأخرى“¹⁴⁶.

رابعاً: استحقاق إعمار مخيم نهر البارد

1. الموقف الفلسطيني:

أجمعت الفصائل الفلسطينية، منذ بداية أزمة مخيم نهر البارد، على إدانة عملية استهداف الجيش اللبناني من قبل تنظيم فتح الإسلام؛ إلا أن آراء الفصائل تفاوتت من الطريقة التي تمت بها معالجة الأزمة. وقد حاولت الفصائل أن توحد مواقفها من القضية، منذ البداية، إلا أن التباينات كانت أكبر من أن تتلاشى؛ مما أدى في النهاية إلى خسارة المعالجة السليمة للأزمة، ونتج عن ذلك ويلات تحمّل جُلّ نتائجها لاجئو المخيم؛ فكثير منهم خسروا بيوتهم وممتلكاتهم وابتأوا يفترشون العراء دون مأوى، والأخطر من ذلك أن قضية إعادة إعمار منازلهم لم تلق الاهتمام الكافي كما وعدوا، وبدا الأمر كأن المسألة برمتها رهن الانقسامات الفلسطينية الداخلية من جهة، والمناكفات اللبنانية الداخلية من جهة أخرى.

وفي هذا القسم نحاول أن نسلط الضوء على أبرز مواقف السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية من مسألة إعادة إعمار المخيم، وما نتج عنها من تعقيدات رافقت القضية، كمسألة اكتشاف "مدينة أرتوزيا" الأثرية تحت أنقاض المخيم؛ والتي أدت إلى تجميد عملية الإعمار، وما نتج عنها من ردود فعل من الجانب الفلسطيني.

أ. السلطة الفلسطينية:

بعد المعارك في مخيم نهر البارد اتصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس برئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في 2007/9/2، وأعرب عن شكره للحكومة اللبنانية على توجهها لإعادة إعمار المخيم وإعادة سكانه الفلسطينيين¹⁴⁷.

وفي أيلول/سبتمبر 2007، عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وقيادة فصائل منظمة التحرير اجتماعاً في مقر ممثلية المنظمة في بيروت، ترأسه ممثل المنظمة في لبنان عباس زكي. وعبر المجتمعون بحسب بيان للممثلة "عن أهمية إعادة إعمار مخيم نهر البارد والعودة الكاملة لأهلنا في أقرب فرصة ممكنة"، وقدروا "موقف

الدولة اللبنانية والمؤسسات والجمعيات ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والشعار الذي حملناه جميعاً: النزوح مؤقت - العودة مؤكدة - الإعمار حتمي، تأكيداً لحق العودة ورفض التوطين والتهجير، وإنجاز ملف الحقوق المدنية والاجتماعية على قاعدة الحقوق والواجبات". وتمّ التأكيد على "دعوة الأسرة الدولية من واقع مسؤوليتها إلى تأمين مبالغ مالية عاجلة تخصص للإيواء المؤقت والإعمار والتعويض عن المنازل والمحلات، وجنى العمر الذي دمر تحت الركام"¹⁴⁸.

وقال عباس زكي، في 2007/9/28، إن "60% من الأبنية في نهر البارد صالحة للسكن، وأنه في ظرف يومين يجب البدء بالعودة إليه"، وأضاف قائلاً: "حصلنا على ضمانات أن النزوح مؤقت والعودة مؤكدة والإعمار حتمي". وأشار إلى أن "ترجمة ذلك بدأت بالشكل الملموس، وأن المخيم الذي يدمر في حرب داخلية لا مانع أن يبقى مدمراً، ولكن حين نكون لبنانيين وفلسطينيين معاً في محاربة الإرهاب، فجرمة وخيانة أن يعاقب الفلسطيني مرتين، مرة مع الإرهاب، ومرة مع من لا يدرسون الأوضاع الحالية"، وشدد على "التزام المنظمة بقرار الدولة اللبنانية القاضي ببسط سلطتها على المخيم"¹⁴⁹.

وكشف زكي أن "الإيواء المؤقت سيكون من أولى اهتماماتنا" في منظمة التحرير. وكشف أن "نهر البارد سيكون مختلفاً من حيث الإجراءات الأمنية، ولم يعد مسموحاً من اليوم أن يكون هناك سلاح لحساب أي جهة أو أحد في المخيم، وأن الانتصار الذي حققه الجيش اللبناني يذهب عندما يحكم الجيش شعباً لا حقوق له. إذا لم يكن هناك صفقة متكاملة فلا نفع". وقال: "السيادة للدولة والعدالة للفلسطينيين". وطالب أهالي المخيم بعودة سريعة ومشرفة إلى مخيمهم، وعودة سياسية متزامنة مع العودة المدنية، وأن يكون أول بيت فيه هو لمنظمة التحرير، وبالتنسيق معها ومع الأورورا والهيئات الدولية يمكن التعويض عن كل الخسائر المادية، والحفاظ على هوية المخيم وميزته التجارية وفصل مساعدة مخيم نهر البارد عن الجوار ووقف معاملة الأجهزة الأمنية اللبنانية أبناء نهر البارد "كمجرمين"¹⁵⁰.

وأكد زكي أن "الدول المانحة، التي تضم دولاً عربية وأوروبية بالإضافة إلى أمريكا، ستتكفل إعادة بناء مخيم نهر البارد، أما الدولة اللبنانية والأونروا ومنظمة التحرير فستتابع ميدانياً"، وأضاف "الجميع ملتزم وسيدفع الأموال لإعادة بناء المخيم لأنه كان في مواجهة الإرهاب، والجميع كان يعلن الحرب على الإرهاب، إلا إذا كان الإرهاب في هذا المخيم يختلف عن الإرهاب الذي يحاربونه. إعادة بناء المخيم ستم في المكان نفسه وفي أسلوب أفضل"¹⁵¹.

وأكدت قيادة فصائل منظمة التحرير في لبنان، في بيان لها في 2009/7/24، "أن قضية عودة النازحين وإعادة إعمار المخيم هي القضية الأولى والهم الأول لإنهاء مأساة النزوح الاضطرابي الذي تسببت به عصاة شاعر العبيسي"، وتعددت "بمتابعة أعمال الإغاثة الطارئة للتخفيف من معاناتهم بالتعاون المستمر مع الهيئة الفلسطينية العليا للإغاثة ووكالة الأونروا والحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي"، لإيجاد الحلول المباشرة لكل المعضلات والمشكلات الإنسانية في كل المجالات وخاصة ما يتعلق بحل قضية السكن المؤقت في محيط المخيم ريثما يتم إعادة إعماره¹⁵².

وبعد قرار مجلس الشورى اللبناني القاضي بتجميد عملية الإعمار، دعا زكي إلى "استئناف عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد"، مطالباً بإخراج الفلسطينيين من التجاذبات اللبنانية لأن كل يوم تأجيل هو تعذيب للشعب الفلسطيني¹⁵³.

لم يختلف موقف حركة فتح عن موقف منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في مسألة مخيم نهر البارد ومتابعة إعماره، حيث دعا سلطان أبو العينين الدولة اللبنانية وحكومتها والمؤسسة العسكرية إلى "التزام العهد الذي قطعه على نفسها بعودة الفلسطينيين النازحين من مخيم نهر البارد إلى مخيمهم في سرعة قبل فصل الشتاء وموسم المدارس"¹⁵⁴.

ب. حركة حماس؛

أما حركة حماس فقد أكدت على لسان أسامة حمدان، ممثلها في لبنان، بعد أن أعلن الجيش اللبناني عن سيطرته الكاملة على مخيم نهر البارد، على ضرورة إعادة إعمار المخيم، وإعادة النازحين من أبنائه إليه. وقال حمدان: "إن إعادة إعمار المخيم يحتاج إلى دعم عربي ودولي على قاعدة أن هذا المخيم عنوان سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لأن الموقف الفلسطيني واللبناني يتمسك بحق العودة".

ورأى حمدان أن ما حصل في مخيم نهر البارد "كشف عن خلل كبير في طبيعة تنظيم العلاقة الفلسطينية - اللبنانية"، مشدداً على ضرورة الشروع فوراً في الحوار حتى لا ينشأ أي خلل في المستقبل، وأكد على ضرورة "تشكيل مرجعية موحدة تضم كافة الفصائل الفلسطينية في لبنان حتى تقوم بالتحاور مع الأطراف اللبنانية وتنظيم علاقات اللاجئين الفلسطينيين فيها"، لافتاً النظر إلى أن الحكومة اللبنانية قد أطلقت مبادرة للحوار. وقال حمدان: "يجب معالجة أسباب وجذور المشكلة، والتي تعالج من خلال حوار لبناني فلسطيني". وبشأن من تضرر مما حصل في مخيم نهر البارد؛ أكد حمدان على أن كلاً من الفلسطينيين واللبنانيين أصيبوا بضرر، "وعليه فنحن بحاجة إلى ترميم العلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني حتى لا يتكرر ما حصل"¹⁵⁵.

وأعرب علي بركة، المسؤول السياسي لحركة حماس في لبنان، عن رفض القرار الصادر عن مجلس شورى الدولة اللبنانية، والذي قضى بتجميد إعمار المخيم بعد الطعن الذي قدمه نواب التيار الوطني الحر، من الناحية الإنسانية والسياسية، "لأن وقف إعمار المخيم يهدف إلى تقييد الشعب الفلسطيني وتحريضه على الهجرة"، مشيراً إلى أن "كل لبنان يقع تحت الآثار، فلماذا اليوم يرفعون دعوى لوقف الإعمار في المخيم... ولن نقبل من أي جهة كانت، وتحت شعار رفض التوطين، أن تمنع إعمار البارد". وقال: "نحن عندما نتمسك بمخيم نهر البارد نكون قد تمسكنا بحق العودة، لأن المخيم هو المحطة الرئيسية للعودة إلى فلسطين، لذا إننا نطالب الحكومة اللبنانية

بالإسراع في إعادة إعمار مخيم نهر البارد ونطالب القوى السياسية اللبنانية التي نسمعها ليل نهار تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني أن تقوم بخطوات عملية من أجل إنجاح مساعي إعمار مخيم نهر البارد، وكذلك نطالب الحكومة اللبنانية المقبلة ومجلس النواب اللبناني الجديد بإقرار الحقوق المدنية والإنسانية لشعبنا الفلسطيني في لبنان". وأكد بركة على أن "كل من يعيق إعمار مخيم نهر البارد يخدم مشروع التوطين، لأن شطب المخيمات يصب في شطب قضية اللاجئين وشطب قضية اللاجئين، يعني شطب حق العودة، وهذا ما يريده العدو الصهيوني"¹⁵⁶.

وأشار إلى أن الفصائل الفلسطينية اتفقت، خلال اجتماع عقده في 2009/8/21، في بيروت، على تشكيل لجنة مشتركة من فصائل منظمة التحرير وفصائل تحالف القوى الفلسطينية من أجل متابعة الوضع في مخيم نهر البارد¹⁵⁷.

وطلب علي بركة من رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق عمر كرامي "بالتدخل من أجل إعادة إعمار المخيم"، وأكد بركة على أن حماس ترفض أن "تستخدم المخيمات الفلسطينية للإساءة إلى السلم الأهلي في لبنان كما نرفض أن تحاصر المخيمات أو أن تعاقب جماعياً بسبب بعض أفراد خارجين عن القانون"¹⁵⁸.

وبعد انتهاء الانتخابات النيابية اللبنانية في حزيران/ يونيو 2009، طالبت حركة حماس، في بيان لها، المجلس النيابي الجديد والحكومة اللبنانية المقبلة "بإعمار مخيم البارد وإقرار الحقوق المدنية والإنسانية لشعبنا الفلسطيني في لبنان على قاعدة التمسك بحق العودة ورفض التوطين والتهجير". وأكدت أن "قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قضية سياسية بالدرجة الأولى ونتيجة من الاحتلال الصهيوني لفلسطين وبالتالي هي مشكلة عربية - صهيونية، ونرفض تحويلها إلى مشكلة فلسطينية لبنانية من خلال مشاريع التوطين الأميركية"¹⁵⁹.

وفي 2009/12/2، كشف أحمد عبد الهادي، عضو القيادة السياسية لحركة حماس في لبنان أن الحركة تقوم بسلسلة من التحركات الحثيثة لتفعيل ملف إعادة إعمار مخيم

نهر البارد، مشيراً إلى كثرة وعود الإعمار "لكننا لن ننتظر الوعود... ولكننا سنتحرك بكل الإمكانيات لجعل الإعمار واقعاً"، داعياً جميع الأطراف إلى "تحمل مسؤوليتها تجاه المعاناة الإنسانية التي يتكبدها أهالي مخيم [نهر البارد]"¹⁶⁰.

ج. فصائل أخرى:

وشددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ضرورة عودة لاجئي المخيم إلى منازلهم، ورأى مروان عبد العال، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية مسؤولها في لبنان، في 2007/9/28 أنه "من الضرورة إعادة إعمار المخيم وإعادة الحياة إليه مجدداً"¹⁶¹. وفي تعليقه على كلام رئيس التيار الوطني الحر ميشال عون، الذي جاء فيه أن المخيم يمكن أن يقوم على "قطعة أرض بديلة، لكن لا يمكننا أن نجد أرتوزيا في مكان آخر"، يدرج عبد العال ما حصل في خانة المشاحنات السياسية اللبنانية، ف"الآثار موجودة تحت كل بيت في لبنان، لكنهم عندما قالوا إن ما اكتشف هو بقايا معبد بيزنطي، كانوا يستهدفون إعادة الإعمار مباشرة عبر الإيحاء بأن ما اكتشف لا يمكن طمره"، كما أن "أرتوزيا التي يتحدث عنها عون ليست تحت نهر البارد، إنما تحت البلدات المجاورة"¹⁶².

وخلال زيارة قام بها وفد من الشعبية برئاسة عبد العال لرئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب اللبناني أسعد حردان، اتفق الجانبان، وفق بيان للقومي، على "ضرورة تنفيذ ما كان اتفق في شأنه مع الحكومة اللبنانية، لجهة إعادة إعمار مخيم نهر البارد وإنجازه بالسرعة الممكنة بعدما توافرت الأموال اللازمة، لتخفيف آلام النازحين"¹⁶³.

كما دعا علي فيصل، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في 2007/10/16، إلى تسريع عودة أهالي نهر البارد إلى المخيم وزيادة وتيرتها، وتوفير الأموال اللازمة للشروع في إعادة الإعمار. وانتقد فيصل تقصير الأونروا، لجهة البدء بترميم شبكة البنى التحتية، داعياً المدير العام للوكالة إلى التدخل من أجل

تأمين الاحتياجات الضرورية للعائدين، نظراً لحجم الدمار والأضرار. وناشد الحكومة اللبنانية والأونروا بناء مساكن مؤقتة للنازحين ومضاعفة عدد الوحدات السكنية وتأمين عيادة ومدرسة ومولدات كهربائية إضافية، ومضاعفة فرق العمل لتنظيف الطرقات ووضع خطة لإنقاذ العام الدراسي. وطالب بحملة تطوع وتبرع على مختلف المستويات الفلسطينية واللبنانية والعربية والدولية وإنشاء صندوق مالي مشترك لتوفير الأموال اللازمة لإعادة إعمار المخيم¹⁶⁴.

وانتقد علي فيصل، في احتفال أقامته الجبهة في مخيم نهر البارد، المأساة التي لا زال أبناء المخيم يزرحون تحت وطأتها، نتيجة تجاهل وإهمال الهيئات المعنية، معتبراً أن عدم إعمار المخيم يعقد النضال من أجل العودة، ودعا الحكومة اللبنانية ووكالة الغوث ومنظمة التحرير إلى بذل جهود أكبر من أجل إغلاق هذا الملف¹⁶⁵.

وطمأن نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، خلال زيارة قام بها لمخيم نهر البارد في 2009/1/15، أبناء المخيم إلى أنه "لا يمكن تفكيك المخيم، ولا توزيع أبنائه على أرض لبنان أو أي أرض عربية أو خارجية". وأكد أن "البديل عن نهر البارد هو نهر البارد، فهو كتلة اجتماعية وسياسية موحدة، وهو الطريق الأقصر إلى فلسطين، مثل المخيمات الأخرى"، وأن "كل من يحاول أن يمسّ بمخيم نهر البارد معادٍ لحق العودة إلى فلسطين"¹⁶⁶.

وأكد علي فيصل، بعد لقاء وفد من الجبهة الديمقراطية مع ماريو عون، وزير الشؤون الاجتماعية اللبنانية، عن التيار الوطني الحر، أن إعمار البارد هو التزام رسمي لبناني اتخذته الحكومة اللبنانية من دون اعتراض أي وزير من وزرائها، بما في ذلك موضوع طمر الآثار. ودعا الحكومة اللبنانية إلى الالتزام بتعهداتها، كما كرر دعوته للنائب عون وتكثّل التغيير والإصلاح أن تضع في الميزان مصير 40 ألف نازح فلسطيني يعيشون من دون مأوى¹⁶⁷.

أما أبو عماد الرفاعي، ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، فقد دعا إلى "عدم تجاوز موضوع إعادة إعمار المخيم أكثر من أشهر"، وقال إن "تطويل مدة إعادة الإعمار ستخلق مآسي كبيرة لا تخدم قضايا المستقبل الفلسطيني". وأضاف: "إن الفصائل الفلسطينية تقوم باتصالات على المستويات كافة حول سبل العمل لعودة النازحين إلى البارد. وأن عدم عودة الناس إلى مساكنهم، خصوصاً في محيط المخيم الجديد يثير المخاوف والقلق على مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان"¹⁶⁸.

2. الموقف اللبناني؛

شهدت مسألة إعادة إعمار مخيم نهر البارد سجلاً واسعاً في الأوساط اللبنانية، وبدا واضحاً مدى تأثير الخلافات السياسية بين الفرقاء اللبنانيين على قضية إعادة الإعمار. وقد أدى ذلك إلى تأخر عملية الإعمار إلى فترة أكبر مما كان متوقفاً، وبعد أخذ ورد في هذه القضية بين الحكومة اللبنانية السابقة برئاسة فؤاد السنيورة من جهة وبين تكتل التغيير والإصلاح النيابية برئاسة العماد ميشال عون، أنهى فصولها مجلس شورى الدولة الذي قضى باستئناف عملية الإعمار. وقد بدت مسألة رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ودعم حق العودة كأحد أبرز الأسباب التي تسلب بها كل طرف؛ إلا أن نازحي مخيم البارد كانوا هم من دفع فاتورة تلك التضاربات السياسية. وفي السطور القادمة نعرض لأهم فصول تلك المرحلة وتداعياتها على عملية الإعمار.

بعد معارك عسكرية استمرت أكثر من ثلاثة أشهر مع مقاتلي تنظيم فتح الإسلام، أعلن الجيش اللبناني في 2007/9/2، إحكام سيطرته على مخيم نهر البارد¹⁶⁹. وتخصيراً لمرحلة ما بعد انتهاء المعركة، قال رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة: "إن إعادة بناء مخيم نهر البارد هي استعادة لدور الدولة اللبنانية وقطع الطريق على خطة القضاء عليها وعلى صورتها وسلطانها"، ووجه السنيورة دعوة لـ 30 دولة عربية وأجنبية مانحة للمشاركة في مؤتمر الدول المانحة بالتعاون مع وكالة الأونروا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والتعويض على اللبنانيين المتضررين جراء هذه الأحداث¹⁷⁰. وأكد

السنيورة أن "المخيم سيكون تحت سلطة الدولة اللبنانية دون سواها"، مشدداً على "أن هذه التجربة التي مررنا بها لم تكن حرباً على الإخوة الفلسطينيين بل كانت حرب اللبنانيين والفلسطينيين على الإرهابيين. والنصر إنما كان نصراً مشتركاً على هذه الفئة الضالة التي اعتدت على اللبنانيين والفلسطينيين وأمنهم"¹⁷¹.

ودعا النائب سعد الحريري، رئيس كتلة تيار المستقبل النيابية، "كل الفصائل الفلسطينية إلى الوقوف مع الدولة اللبنانية باعتبارها الضمانة الوحيدة لحماية قضيتهم من محاولات خطفها وتوظيفها في مؤامرات على الفلسطينيين والعرب وقضيتهم المقدسة"¹⁷².

وأكد خليل مكاوي، رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، أن ما يتم العمل عليه اليوم ليس لتوطين الفلسطينيين في لبنان، إنما للسعي إلى تحسين حياتهم إلى حين عودتهم إلى ديارهم. وأشار إلى أن "عودة النازحين إلى مخيم نهر البارد ليست ممكنة في الوقت الراهن، وليس قبل أن تدخل الفرق الفنية من الجيش والأونروا واللجان إلى المخيم لتقويم الأضرار والبنابات ولتنظيف المخيم من الألغام والمتفجرات". ولكنه أكد أنه وابتظار ذلك، "لا بد من تطبيق خطة الطوارئ القاضية بضرورة إخلاء المدارس من اللاجئين، وثانياً إعادة بناء مخيم نهر البارد وتطبيق المشروع التنموي للمناطق المحيطة به بما في ذلك إنشاء مشاريع حيوية لإعادة عجلة الحياة الاقتصادية لهذه المناطق اللبنانية"¹⁷³. وأكد مكاوي على "أن موضوع الأمن داخل المخيم ومحيطه سيكون بيد الدولة اللبنانية"، وقال: "الدولة اللبنانية ليست بحاجة إلى إذن من أحد لفرض سيادتها على أرضها، والذي برهن أن الأمن الذاتي داخل المخيم فشل، وأن هذه العصابة استطاعت الدخول إلى المخيم، لذلك، نهر البارد قبل الأحداث كان شيئاً، وبعد الذي حصل أصبح شيئاً آخر. والقرار واضح وصريح"¹⁷⁴.

وأعلن فؤاد السنيورة أمام مؤتمر سفراء وممثلي الدول المانحة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة في شمال لبنان، الذي بدأ أعماله في بيروت في 2007/9/10، أن هذه العملية ستكلف ما مجموعه 382.5 مليون دولار بما في ذلك تكلفة إغاثة

سكان المخيم وجواره وتعويض أصحاب الأملاك المتضررة. وحذر من أن "أي فشل" في إعادة إعمار المخيم وتنمية جواره "سيرتب على لبنان والمنطقة والعالم تداعيات كارثية". ودعا المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين¹⁷⁵.

ووزعت على المؤتمرين لائحة بالمبالغ المطلوبة لإغاثة وإعادة إعمار نهر البارد والقرى المتضررة، والتي بلغت 382.5 مليون دولار، وجاءت على الشكل التالي¹⁷⁶:

- أولاً: إغاثة سكان مخيم نهر البارد على مدى عام وتتطلب مبلغ 55 مليون دولار.
- ثانياً: إغاثة القرى اللبنانية المحيطة بمخيم نهر البارد وتعويض أصحاب الأملاك، وتتطلب 28.5 مليون دولار.
- ثالثاً: إعادة إعمار مخيم نهر البارد وتتطلب 249 مليون دولار.
- رابعاً: إعادة إعمار وتنمية المناطق والقرى المحيطة بنهر البارد وتتطلب 50 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن المانحين في مؤتمر إعادة إعمار نهر البارد تعهدوا بمبلغ لا يتجاوز 122 مليون دولار من أصل القيمة التي حددها مخطط الإعمار أعلاه، حيث أعلنت وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك Ursula Blasnik أنه تمّ الاكتتاب بمبلغ 122 مليون دولار لإعادة الإعمار، وأشارت إلى أن هذا المبلغ يقتصر على الدول الأوروبية والعربية؛ وأما بالنسبة إلى الدول العربية فذكرت أنه سيعقد في الرياض في الأول من شهر تموز/ يوليو 2008 اجتماع للصناديق العربية لكي تعلن الدول العربية عن المبالغ التي ستكتتب بها. وأعلن السنيورة خلال المؤتمر أن أربع دول خليجية هي السعودية، وقطر، والكويت، والإمارات، ستساهم بحدود 50% في نفقات إعادة الإعمار¹⁷⁷.



كما دعا المؤتمر إلى تخصيص صندوق ائتماني لهذه المساعدات، يكون تحت إدارة البنك الدولي، وبالتعاون مع وكالة الأونروا، ولجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، والهيئة العليا للإغاثة وعدد من الدول والمؤسسات المانحة¹⁷⁸.

وكشفت عملية مسح الأضرار الأولية في مخيم نهر البارد، التي أنهتها في 2007/9/26، لجنة خبراء ومهندسين تابعين لوكالة الأونروا، بالتعاون مع هيئة الإغاثة العليا ولجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، والجيش اللبناني، ومنظمات غير حكومية، عن أن "أكثر من 75% من الأبنية في الجزء الجديد من المخيم مهتمة كلياً أو جزئياً، وهي بالتالي غير صالحة للسكن". وأوضح مهندسون عاملون في الأونروا أن "المنطقة التي سمح لنا الجيش اللبناني بالعمل فيها خلال المرحلة الأولى من المسح، كشفت حجم الدمار الهائل الذي أصابها، وأن إزالة الركام منها تحتاج إلى شهور عدة". وأشار المهندسون إلى أن المسح الأولي أظهر أن "البيوت الممسوحة كانت خاوية كلياً من أثاتها، إضافة إلى اختفاء وتضرر مولدات كهرباء تابعة للأونروا من داخل المخيم، وأن شبكتي مياه الشرب والصرف الصحي قد أصابتهما أضرار باتت تستدعي استبدالهما كلياً، إضافة إلى أن خزانات المياه الـ 12 مدمرة، إلا أنه يمكن استعمال اثنين منها جزئياً في الوقت الحالي، فيما الآبار الجوفية الـ 12 أيضاً لم يبق منها إلا اثنتان صالحتان للاستعمال"¹⁷⁹.

وفي سياق مواقف الأحزاب والجهات اللبنانية من مسألة إعمار البارد، دعا المكتب السياسي للجماعة الإسلامية الحكومة وكلاً من المعنيين، للانصراف إلى معالجة ذيول الاقتتال "من أجل طمأنة الإخوة أبناء المخيم عبر البدء فوراً بإعادة البناء، تمهيداً لعودة النازحين إلى منازلهم، والعمل الجاد على معالجة المآسي والآلام التي تسببت بها هذه الحرب". وطالبت الجماعة "القوى الأمنية باستكمال تحقيقاتها لكشف الحقائق ومعاقبة المجرمين"¹⁸⁰.

ورأى رئيس حزب الكتائب اللبنانية أمين الجميل "أن انتظار التوصل إلى اتفاق سلام لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان لم يعد مقبولاً". وشدد على

”أنه بات لزاماً على الأسرة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها السياسية الكاملة عبر إيجاد حل لهذه القضية من خلال صيغة عادلة يتوافق عليها الأطراف المعنيون من فلسطينيين ودوليين“. ولفت إلى ”أن هذا الحل لا يعني أبداً حرمان الفلسطينيين من حقهم في العودة إلى ديارهم“. ودعا ”إلى إنجاز إعمار مخيم نهر البارد بالتوازي مع إعادة المهجرين اللبنانيين في الشمال والجبل إلى قراهم وبلداتهم“¹⁸¹.

إلا أن المطران سمعان عطا الله، راعي أبرشية دير الأحمر وبعلبك للموارنة، قد مضى بعيداً في موقفه، حيث طالب بمناسبة تكريم أحد قتلى الجيش الذين سقطوا في مخيم نهر البارد ورفاقه بتخليدهم عبر ”تحويل مخيم الرعب والإرهاب والنار والأسلحة المتطورة إلى متحف أو معرض يزوره الناس ليأخذوا درساً في كيفية بناء السلام وينحون أمام نصب تذكاري للجيش يرفع في وسط هذا المخيم - الحديقة إجلالاً واعترافاً بجميلهم“. وأشار إلى أنه وجه نداءً إلى رئيس مجلس الوزراء اللبناني ”بعدم العودة [عودة الفلسطينيين] إلى المخيم“¹⁸².

وفي 2008/2/12، أطلق السنيورة المخطط التصميمي لإعادة إعمار المخيم، وأكد في مؤتمر صحفي عقده بحضور عباس زكي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وعدد من السفراء أن مخيم نهر البارد سيعود إلى مكانته وكما كان تحت سيادة الدولة، وأهله سيعودون إليه مجتمعين وعينهم على العودة إلى فلسطين¹⁸³.

وبعد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، أكد السنيورة على مواصلة العمل لاستكمال الجهود للحصول على الدعم اللازم لإعادة بناء مخيم نهر البارد الذي نريده نموذجاً للعلاقة الأخوية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني واحترام سيادة الدولة اللبنانية ومواصلة الدفاع عن إخواننا الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم¹⁸⁴.

وفي 2008/6/5 بدأت عملية جرف ركام مخيم نهر البارد تمهيداً لإعادة إعمارها. وأفاد زياد صايغ المسؤول الإعلامي للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني: بأن ”هذه هي الخطوة الأولى نحو البدء بإعادة إعمار المخيم“. وهي رسالة إلى مؤتمر الدول المانحة الذي

سينعقد بفيينا يوم 23 الجاري [حزيران/ يونيو 2008] لتأكيد البدء بإعادة الإعمار“. وفي الجانب الفلسطيني، قال أمين سر اللجنة لطفي الحاج أحمد ”كنا نفضل أن تبدأ عملية الجرف بعد توضيح جملة أمور تتعلق باستئجار الأراضي، وتحديد عملية البدء بإعادة الإعمار حسب الوعود التي أعطيت“. وأوضح الحاج أحمد أن ”الجرف بدأ قبل الاستجابة لهواجس أهالي المخيم والفصائل الفلسطينية تتعلق باستملاك الأراضي، وإشكالات قانونية، في غياب حكومة نراجعها بهذه الأمور“¹⁸⁵.

وفي 2009/3/9، أقيم احتفال وضع حجر الأساس لإعادة إعمار مخيم نهر البارد. ورعى رئيس الحكومة اللبنانية ممثلاً بوزير الإعلام طارق متري، الاحتفال الذي نظّمته لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني وممثلة منظمة التحرير في لبنان ووكالة الأونروا. وألقى متري كلمة باسم السنيورة جدد فيها التزام الحكومة اللبنانية ”بإعادة الإعمار والتنمية في مخيم نهر البارد والقرى المجاورة مع تشديدنا على التضامن في وجه العبث بالعلاقات اللبنانية – الفلسطينية“. وجزم بأن ”الحكومة لن تتقاعس في تعزيز احترام حقوق الفلسطينيين الإنسانية“¹⁸⁶.

وكان العاملون في شركة الجهاد، المكلفة من قبل الأونروا برفع أنقاض مخيم البارد، قد عثروا في 2009/2/5 على مجموعة من أعمدة الغرانيت في الرزمة الأولى من الجزء القديم من المخيم، فعمدوا إلى إعلام قيادة الجيش المكلفة بمراقبة عملية رفع الأنقاض. وقامت الأخيرة، في اليوم نفسه، بإبلاغ المديرية العامة للآثار بوجود الأعمدة. وبعد أيام، أرسلت مديرية الآثار مهندسيها إلى المكان للكشف على الموجودات، وحرّرت كتاباً بتاريخ 2009/3/11، طالبت فيه المعنيين بإيقاف العمل في الرزمة المذكورة. وفي 2009/3/14، وجهت المديرية كتاباً رسمياً إلى وزير الثقافة، تضمّن اقتراحات المديرية للموقع الميداني، داعية صراحة إلى وقف الأعمال تحت إشرافها من أجل حماية الموارد الأثرية. وبعد عشرة أيام، وجهت المديرية كتاباً مشابهاً إلى مجلس الوزراء. غير أن الحكومة اللبنانية اتخذت قراراً في 2009/4/30 ”بطمر الآثار وفقاً للمعايير الدولية“¹⁸⁷.

ولكن مجلس شورى الدولة اللبنانية أصدر أمراً في 2009/7/18، بوقف تنفيذ قرار الحكومة، أي بتجميد عملية الطمر للآثار المكتشفة والبناء عليها. قرار مجلس شورى الدولة جاء رداً على الطعن بقرار مجلس الوزراء والذي تقدم به ميشال عون، رئيس تكتل التغيير والإصلاح النيابية. وقد حدد القاضي مهلة شهرين ريثما يقدم كلا الطرفين (عون والحكومة) مطالعاتهما القانونية¹⁸⁸.

واقترح التيار الوطني الحر أن تستملك الدولة الأراضي في المخيم الجديد وتبدأ الإعمار فوقها، بينما تحول الآثار في المخيم القديم مركزاً سياحياً. وجرى التواصل تكراراً بين لجنة من التيار الوطني الحر وأطراف فلسطينية معنية، وجرى النقاش بهدوء وشرح مهني وإنساني للمعاناة في نهر البارد وكذلك لموضوع حفظ الآثار. وقد أصدر التيار توضيحات إعلامية أكد فيها حرصه على "إعمار المخيم سريعاً"، والحفاظ على "نسيجه الاجتماعي"، وعلى حق الإنسان الفلسطيني بالعيش الكريم¹⁸⁹.

ومع استمرار المناشدات بضرورة استئناف الطمر وإعادة الإعمار، أكد التيار الوطني الحر تمسكه بخطوة وقف العمل في إعادة إعمار مخيم نهر البارد وعدم طمر الآثار التي اكتشفت في المنطقة. وأسفت لجنة الدراسات في التيار في بيان "لما تعرض له قضية آثار مدينة أورتوزيا من تشويه لحقيقتها". وأكدت اللجنة "التزام التيار الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني المدنية والاجتماعية والإنسانية، وبحقهم في العودة إلى أرضهم، وبرفض التوطين، والعمل على معالجة ملف اللجوء الفلسطيني على هذا الأساس، مرحّبين بالمبادرات الآيلة إلى تمويل مشروع إعمار المساكن اللاتئة للإخوان الفلسطينيين النازحين عن مخيم نهر البارد، ولكن ضمن الشروط والضوابط الميثاقية والدستورية والقانونية، المحلية والدولية، إذ إننا نلتزم أيضاً بالدفاع عن حقّ اللبنانيين بالحفاظ على تاريخهم وتراثهم وثقافتهم المتمثلة بالآثار كما غيرها من العناصر"¹⁹⁰.

وردّ المكتب الإعلامي لخليل مكاوي، على بيان لجنة الدراسات في التيار الوطني الحر بأن ترميم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، "أتى على قاعدة تأمين مصلحة

الدولة العليا، أي احترام سيادة واستقلال واستقرار لبنان، وتأمين حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين". مشيراً إلى "أن المخطط التوجيهي لإعادة إعمار المخيم وافقت عليه كل الإدارات المعنية، قبل عرضه على مجلس الوزراء، الذي اتخذ قراراً بالموافقة عليه"¹⁹¹.

وفي 2009/9/12، دعا إبراهيم كنعان النائب في تكتل التغيير والإصلاح، "من لا يريد التوطين في لبنان إلى عدم توجيه رسالة مزدوجة إلى العالم العربي والغربي، وأن يقول لكل الدول أن هناك مشاريع بديلة عليها أن تساهم في تحقيقها لأن المسؤولية لا تقع على لبنان وحده"، لافتاً إلى أن التمويل الذي خصص لإعادة إعمار نهر البارد، والذي يبلغ 300 مليون دولار، "يحوّله من مخيم للاجئين إلى محل إقامة دائم"، وشدد على أن "هذه الوقائع لا تواجه بالكلام والمواقف الرنانة، بل بالقرار الصائب والكلام الواضح والجريء للمجتمع الدولي بهدف الاعتراف بالدولة الفلسطينية وتكريس حق العودة، وبما أن الاعتراف بالصفة الغربية أصبح دولياً وجدياً فلينقلوا هذا المبلغ إلى هناك ليثبتوا جدية مواقفهم ضد التوطين"¹⁹².

وفي 2009/10/5، أصدر التيار الوطني الحر بياناً أوضح فيه موقف النائب ميشال عون، مطالباً بـ "تسريع إعادة إعمار مخيم نهر البارد"، وأكد أن لا "نية في إعاقه أو وقف إعمار المخيم. وكان أن نقض مجلس الشورى قرار الحكومة مستمهلاً عملية الطمر العشوائي". وجدد التيار الوطني الحر:

تأكيداً للرأي العام اللبناني بصورة عامة، وللأخوة الفلسطينيين من سكان نهر البارد بصورة خاصة، إيمانه بمحورية قضية فلسطين، قضية الحق الإنساني المغلوب في العالم وبحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، كما حرصه الذي لا لبس فيه على تسريع إعادة إعمار المخيم، مع مراعاة كل الشروط الاجتماعية للسكان وفق المعايير العلمية والسوسولوجية التي وضعتها الدراسات التي أعدت لهذه الغاية، ومطالبة الحكومة اللبنانية بتحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، لجهة استملاك أي مساحة عقارية قد تتطلبها إعادة الإعمار، إذا ما اقتضى الأمر إبراز بعض المعالم الأثرية المهمة¹⁹³.

وبعد انقضاء المهلة التي قدمت من الجهة الطاعنة، أصدر مجلس شورى الدولة قراراً قضائياً يقضي بإلغاء الطعن المقدم من تكتل التغيير والإصلاح لعدم استيفاء الأدلة والبراهين اللازمة التي تثبت صحة وجود مدينة أرتوزيا بالبداية بعملية إعمار مخيم نهر البارد¹⁹⁴؛ وبناء عليه وفي 2009/10/26، انطلقت عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد من جديد، بعد توقف دام شهرين، بعدما تبغت الأونروا، ولجنة المتابعة العليا الفلسطينية ملف المخيم، من الحكومة قرار استئناف إعادة الإعمار¹⁹⁵.

3. موقف وكالة الأونروا:

احتلت وكالة الأونروا مكاناً مهماً ضمن اللاعبين الأساسيين في مسألة إعادة إعمار مخيم نهر البارد؛ حيث كانت هي الجهة الأساسية والحصرية التي كُلفت بتنفيذ خطة إعادة الإعمار وأسهمت بدفع الأموال لهذا الهدف. وفي هذا القسم نعرض أهم ما قامت به وكالة الأونروا بهذا الشأن.

قال مدير عام الأونروا في لبنان ريتشارد كوك Richard Cook، بعد انتهاء العملية العسكرية في مخيم نهر البارد: إن "الأوضاع في مخيم نهر البارد صعبة، والحل البديل كان الانتظار وإعطاء مهلة أكبر قبل العودة، لأن الأونروا دخلت إلى المخيم قبل فترة وجيزة، ولم تستطع تقديم الخدمات الضرورية والأساسية المطلوبة للنازحين العائدين؛ كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، ولكن لاحقاً وفي وقت قريب ستتحسن نوعية الخدمات المقدمة، من خلال التعاون مع أطراف عديدة، ونحن نعرف رغبة الجميع في العودة، ولذلك قمنا باستئجار مبان لاستضافة نازحين فيها، إلا أن المهم الآن يبقى عودة الطلاب إلى مدارسهم، ولذلك نقوم الآن ببناء مدرستين جاهزتين في مخيم البداوي، ومدرسة جاهزة أخرى في مخيم نهر البارد". وأضاف قائلاً: "اليوم من المهم جداً حل مشكلة المدارس وإخلاء النازحين منها، من خلال إتباع خيارات عدة متاحة أمامنا، على أن نبدأ الشروع فوراً في إعادة إعمار المخيم وسنكون وإياكم شركاء في إعادة الإعمار هذه"¹⁹⁶.



وأطلقت كارين أبو زيد Karen Abu Zayd، المفوضة العامة لوكالة الأونروا، نداء عاجلاً إلى الصناديق العربية لتقديم المساعدة الطارئة للاجئين نهر البارد. ودعت خلال التوقيع على اتفاق بين الأونروا وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في فيينا، والذي قدم بموجبه مساعدة بقيمة خمسة ملايين دولار لبناء ثماني مدارس جديدة في نهر البارد، الجهات العربية المانحة إلى مساعدة الوكالة "على الاستجابة على نحو كاف لتلبية الحاجات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين". كما أشارت إلى أن صندوق الأوبك للتنمية الدولية كان من بين أولى الجهات المانحة التي استجابت للنداء المشترك الذي أطلقته الأونروا والحكومة اللبنانية والذي بلغت قيمته 445 مليون دولار خصصت لإعادة إعمار المخيم، مؤكدة أن هذا المشروع سيكون الأكبر منذ إنشاء الأونروا¹⁹⁷.

وكانت الأونروا، بحسب بيان وزعته، في 2008/10/9، قد ناشدت في أيلول/سبتمبر 2008 بتوفير 43 مليون دولار من أجل توفير خدمات مؤقتة لأهالي البارد، مثل المعونة الغذائية الطارئة وتوفير المساكن، إلا أن الولايات المتحدة وحدها هي التي قدمت تعهداً بقيمة 4.3 مليون دولار في الوقت الذي أعربت قلة من الجهات المانحة الأوروبية عن رغبتها في التعهد، وأشارت الأونروا إلى أن المانحين العرب لم يقدموا أي تبرع حتى ذلك التاريخ. وقال مسؤولون في الأونروا إنه ما لم تحصل الوكالة على الأموال قريباً، فإنه سيكون من الضروري القيام بتقليص حاد على برامج الطوارئ الأساسية، حيث هناك حاجة إلى 2.5 مليون دولار كل شهر لتقديم المساعدات الطارئة الأساسية. وقالت أبو زيد: "ما لم نحصل على مساهمات إضافية بحلول نهاية السنة، فإن خدماتنا التي نقدمها للاجئين ستعاني، وينبغي علينا ألا نسمح بحدوث ذلك"¹⁹⁸.

وفي 2008/10/29، أطلقت الأونروا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، ومنظمة التحرير، عملية رفع الأنقاض من مخيم نهر البارد. وأفاد بيان صدر عن الأونروا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بتنفيذ عملية رفع الأنقاض بتكليف من الأونروا، وبأن عملية رفع الأنقاض من مخيم نهر البارد تمثل الخطوة الأولى في عملية إعادة إعمار المخيم، التي أشارت إلى

أنها ستبدأ في كانون الثاني/يناير 2009¹⁹⁹. وأكد نائب المفوض العام للأونروا فيليبو غراندي Flibo Ghrandi أن إعادة إعمار المخيم تحد كبير واليوم كانت البداية، لافتاً إلى ”برنامج إزالة الركام الذي يستلزم وقتاً كبيراً كلفته الإجمالية في حدود 20 مليون دولار. ونصف هذا المبلغ تأمين للأونروا بفضل جهود المفوضية الأوروبية وعدد من الدول الأوروبية“²⁰⁰. ورأى غراندي أن إعادة إعمار المخيم هي ”أكبر تحدّ تواجهه المنظمة الدولية منذ 60 عاماً“، وأسف غراندي لمواجهة الأونروا ”صعوبات في عملها“²⁰¹.

وفي 2008/6/5، بدأت عملية جرف ركام مخيم النهر البارد تمهيداً لإعادة إعمارها. وقالت هدى الترك مساعدة مدير مكتب العلاقات العامة في الأونروا ”تعتبر إعادة إعمار مخيم نهر البارد أكبر مشروع تقوم به الأونروا منذ إنشائها“. وأكدت على أن البدء بإزالة الأنقاض يشكل خطوة مهمة ”ضمن إطار خططنا لإعادة إعمار المخيم، وهي رسالة إلى الفلسطينيين والعالم كله لتأكيد التزام الوكالة والحكومة بإعادة النازحين إلى مخيمهم“²⁰².

وبعد وضع حجر الأساس لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، في 2009/3/9، أشارت كارين أبو زيد إلى ”أن اللاجئين من المخيم سيضطرون إلى الاستمرار في العيش كنازحين في الأشهر المقبلة، فيسكنون البيوت المستأجرة أو المساكن المؤقتة التي بنتها الأونروا... وسيستمرون في الاعتماد بشكل كبير على المساعدات التي تقدمها الأونروا كبدايات الإيجار والمؤن الغذائية“، منبهة إلى أن ”هذه الحاجات المستمرة هي مدعاة قلق، لأن نداء الأونروا للإغاثة والنهوض المبكر لم يحظَ بالتمويل المنشود، مما يجعلنا غير قادرين على القيام بواجباتنا الإنسانية بشكل كامل“²⁰³.

وانطلقت عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد من جديد في 2009/10/26، بعد توقف دام شهرين، بعدما بلّغت الأونروا ولجنة المتابعة العليا الفلسطينية ملف المخيم من الحكومة اللبنانية قرار استئناف إعادة الإعمار بعد ردّ مجلس الشورى الاعتراض



”لنقص الأدلة“. وفي هذا الإطار، كشف محمد عبد العال، نائب مدير مشروع إعادة إعمار المخيم في الأونروا، أن المقاول (شركة جهاد العرب) بُلغ رسمياً الأمر. وأشار إلى أن الأعمال الأولى تشمل إعادة ردم الآثار المكتشفة وطمرها في الرزمة الأولى²⁰⁴. وقبل إبلاغ الأونروا بقرار الحكومة اللبنانية، وجه المدير العام للأونروا في لبنان سلفاتوري لومباردو Salvatore Lombardo رسالة إلى فؤاد السنيورة، أشار فيها إلى أن ”تقديم خدمات الإغاثة والنهوض وإعادة الإعمار لم تخلُ من تحديات“. وشدد على أن ”أهدافنا لا تزال كما هي: إعادة الإعمار وعودة الحياة إلى طبيعتها“²⁰⁵.

4. الموقف الدولي:

اقتصر الموقف الدولي في شأن إعمار مخيم نهر الباراد على تقديم المساعدات لإعادة الإعمار، وقال رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان السفير باتريك لوران Patrick Loran: إن ”الاتحاد الأوروبي سيشارك في إعادة بناء مخيم نهر الباراد“²⁰⁶. وأشار لوران إلى أن المفوضية تدرس سبل دعم الحكومة اللبنانية في جهودها بشأن إعادة إسكان المدنيين الفلسطينيين المتضررين من أحداث المخيم²⁰⁷. وفي 2008/4/11، أعلن لوران أن الاتحاد قدم مساعدات بقيمة 20 مليون يورو (حوالي 31 مليون دولار أمريكي) للإسهام في إعادة إعمار الباراد ومحيطه في شمال لبنان²⁰⁸. وعقب أول زيارة له إلى مخيم نهر الباراد لم يستطع لوران إلا أن يصف الوضع فيه بأنه ”مأساوي“²⁰⁹.

وفي 2008/6/20، قالت المفوضية الأوروبية، في بيان لها، بأنها قررت تخصيص 80 ملايين يورو إضافية (حوالي 124.5 مليون دولار أمريكي)، لاحتياجات الإعمار التي ستوضحها الحكومة اللبنانية خلال المؤتمر. وأشارت المفوضية الأوروبية إلى أنها كانت قدمت مساعدات إنسانية عاجلة قدرها 5.2 مليون يورو (حوالي 8 مليون دولار أمريكي) عقب الأزمة، وتم السماح بتقديم ثمانية ملايين يورو (حوالي 12.5 مليون دولار أمريكي) أخرى لمواصلة توفير المساعدات الغذائية والمياه والمأوى المؤقت والخدمات الصحية وتحسين أوضاع المعيشة وحماية المهجرين²¹⁰.

وفي 2008/6/23 عقد المؤتمر الدولي لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة، في العاصمة النمساوية فيينا، بدعوة من الحكومتين اللبنانية والنمساوية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وشاركت سبعون حكومة ومنظمة عربية ودولية. وأعلنت وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك أنه تمّ الاكتاب بمبلغ 122 مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار مخيم البارد والقرى المحيطة به، وهو مبلغ يقتصر على الدول الأوروبية والغربية²¹¹.

ومن جانبها، أصدرت سفارة الولايات المتحدة في بيروت بياناً، في 2007/9/10، أعلنت فيه موافقة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش George W. Bush على تقديم مساعدة فورية بمبلغ عشرة ملايين دولار لوكالة الأونروا²¹². وأعلن نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية بالوكالة لشؤون اللاجئين والسكان والهجرة صامويل ويتن Samuel Witten باسم الحكومة الأمريكية، في 2008/2/28، عن تقديم هبة إلى وكالة الأونروا بقيمة 556 ألف دولار أمريكي إسهاماً منها في النداء الطارئ الذي أطلقته الأونروا لشمال لبنان، مشيراً إلى أن هذه الهبة الجديدة ستستخدم لإقامة عيادة طبية مؤقتة للعائدين إلى تخوم مخيم نهر البارد²¹³.

كما أعلنت الولايات المتحدة، خلال مؤتمر المانحين لإعادة بناء نهر البارد الذي عقد في فيينا في حزيران/ يونيو 2008، تخصيص مبلغ 22 مليون دولار لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد والمواطنين اللبنانيين في المناطق المجاورة²¹⁴.

وفي 2009/7/20، أعلنت السفارة الأمريكية لدى لبنان ميشال سيسون Michel Sison، ”عزم حكومة الولايات المتحدة على توفير مبلغ 30 مليون دولار إضافي في العام 2009 لوكالة الأونروا من أجل إعادة بناء مخيم نهر البارد“²¹⁵.

5. الموقف العربي؛

لم يتجاوز الموقف العربي من قضية مخيم نهر البارد الدعم المادي لإعادة الإعمار، ومع ذلك فإن كمية الأموال التي دفعت كانت ضئيلة مقارنة مع ما قدمه المجتمع

الدولي. وتكاد تكون المملكة العربية السعودية الدولة العربية الوحيدة التي قدمت أموالاً لهذا الغرض.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية في مخيم البارد، وعدت المملكة السعودية، في اتصال هاتفي بين الملك عبد الله بن عبد العزيز ورئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، بتقديم الدعم المالي للإسهام في إعادة إعمار المخيم²¹⁶.

كما أشار رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة خلال مشاركته في مؤتمر إعادة إعمار مخيم نهر البارد إلى أن أربع دول خليجية هي السعودية، وقطر، والكويت، والإمارات، ستساهم بحدود 50% في نفقات إعادة الإعمار²¹⁷.

وفي 2008/12/3 وصلت طائرة سعودية محملة بالمساعدات لمتضرري مخيمي نهر البارد والبدوي، في إطار "الحملة الشعبية لدعم الشعبين اللبناني والفلسطيني". وبلغت قيمة الشحنة 330 ألف دولار وزنتها نحو ستة أطنان²¹⁸. وقدمت السعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 تبرعاً مقداره 25 مليون دولار لوكالة الأونروا من أجل إعادة إعمار المخيم²¹⁹.

الخاتمة

منذ إنشاء المخيمات الفلسطينية في لبنان عقب النكبة سنة 1948، تعاطت السلطات اللبنانية مع الملف الفلسطيني في لبنان بحس أمني، ولم تعر الجانب الاجتماعي والحياتي الاهتمام اللازم. وفي سنة 1969 وقّعت الدولة اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق القاهرة، والذي تمّ بموجبه الاتفاق على عدم دخول الجيش اللبناني إلى المخيمات الفلسطينية، وباتت بموجبه المخيمات تحت سيطرة المنظمات الفلسطينية، وفي المقابل، أكد الاتفاق عدم تدخل الفلسطينيين في الشأن اللبناني.

شاركت المنظمات الفلسطينية المسلحة في الحرب الأهلية اللبنانية، وصعدت من عملياتها ضدّ "إسرائيل" التي اجتاحت الأراضي اللبنانية مرتين في سنة 1978، وسنة 1982، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى خروج منظمة التحرير من لبنان. وفي سنة 1985 اندلعت "حرب المخيمات"، التي استمرت حتى سنة 1986، ووقعت خلالها العديد من المجازر بحق اللاجئين الفلسطينيين.

ألغى المجلس النيابي اللبناني في سنة 1987 ما جاء في اتفاق القاهرة. وعلى الرغم من ذلك لم تعمد الدولة اللبنانية، بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، إلى دخول المخيمات. وبقي الملف الأمني محل تجاذب، حتى سنة 2005، تاريخ تشكيل لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني على قاعدة تلاقى الشرعيتين اللبنانية والفلسطينية، وإعادة بناء جسور الثقة، وتفعيل الجهود الدبلوماسية لدعم حق العودة.

وعلى الرغم من الحرص الذي أبدته لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني لمنع أي صدام داخل المخيمات الفلسطينية، إلا أن ظهور تنظيم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد، ومهاجمته للجيش والقوى الأمنية اللبنانية، حال دون تحقيق ذلك. وكان نتيجة هذه المواجهة، بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام، تدمير مخيم نهر البارد، وتهجير سكانه، وزيادة معاناة اللاجئين.



أدانت جميع الفصائل الفلسطينية استهداف الجيش اللبناني، واعتبرته عملاً إجرامياً لا يمت بأي صلة لأبناء المخيم أو أي فصيل فلسطيني. وفي أعقاب انتهاء الأحداث نشط الفلسطينيون على المستوى الرسمي والفصائلي من أجل إعادة إعمار المخيم وعودة أهله إليه، إلا أن الخلافات السياسية بين الفرقاء اللبنانيين أثرت على قضية إعادة الإعمار، وأسهمت في تأخيرها.

كان لأحداث نهر البارد انعكاسات اقتصادية واجتماعية على أهالي المخيم، تمثل أبرزها في فقدان الكثير منهم لمكان سكنهم، ومصدر رزقهم، كما كان لهذه الأحداث انعكاسات على الحياة التعليمية في المخيم بعد أن دُمّرت المدارس نتيجة المواجهات. عموماً أعادت أحداث مخيم نهر البارد فتح ملف الوجود الفلسطيني في لبنان، وأثارت التساؤلات ذاتها حول الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان، وإلى متى سيبقى هذا الملف يفتقر إلى معالجات جذرية!.

الهوامش

- ¹ تقرير لاجئي فلسطين، ملف مخيمات لبنان، موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا، انظر: <http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Lebanon/index.htm>
- ² المرجع نفسه.
- ³ Asharq Alawsat newspaper, London, 21/11/2009, see: <http://www.asharq-e.com/news.asp?section=1&id=18875>
- ⁴ موقع إنسان أون لاين، 2009/6/18، انظر: http://www.insanonline.net/news_details.php?id=8359
- ⁵ جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2007/7/3.
- ⁶ جريدة السفير، بيروت، 2009/12/12.
- ⁷ "لاجئي فلسطين، ملف مخيمات لبنان، مخيم نهر البارد"، موقع الأونروا.
- ⁸ مجلة الجيش اللبناني، عدد 268، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- ⁹ "نبذة عن المخيمات الفلسطينية في لبنان"، مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان، انظر: <http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=200&menuID=49>
- ¹⁰ "لبنان: خطة متواضعة لمساعدة لاجئي نهر البارد بعد خمسة أشهر من النزوح"، شبكة الأنباء الإنسانية - إيرن، 2007/10/30، انظر: <http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=402>
- ¹¹ شبكة الصحافة غير المنحازة، 2007/5/28، انظر: <http://www.voltairenet.org/article148539.html>
- ¹² العقيد أنطوان نجيم، فتح الإسلام تخطف مخيم نهر البارد وتغدر بالجيش، مجلة الجيش اللبناني، عدد 265، تموز/ يوليو 2007.
- ¹³ "A Socio- economic profile of the NAHER El-Bared and Beddawi Refugee Camps of Lebanon: Based on the 2006 Labour Force Survey among Palestinian Refugees in Lebanon," FAFO- paper 2007:16, see: <http://www.fafon.org/pub/rapp/10036/10036.pdf>
- ¹⁴ "بين سندان شظف العيش ومطرقة شظب حق العودة... الفلسطينيون في لبنان تحت المجهر"، جريدة الخليج، الشارقة، 2009/8/29.
- ¹⁵ جريدة النهار، بيروت، 2006/11/30.
- ¹⁶ موقع العربية.نت، 2007/5/23، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2007/05/23/34751.html>
- ¹⁷ وكالة الأنباء الإسلامية - نبأ، 2007/5/21، انظر: <http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=95704&TypeID=8&TabIndex=2>
- ¹⁸ النهار، 2006/11/30.
- ¹⁹ حوار مع شاكر العبسي، جريدة الحياة، لندن، 2007/1/6.

- ²⁰ موقع الجزيرة.نت، 2006/7/24، انظر:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C9F1A899-B44B-4E10-A095-C5C3EB733FB8,frameless.htm>
- ²¹ حوار مع شاعر العبيسي، الحياة، 2007/1/6.
- ²² موقع إيلاف، 2006/12/16، انظر:
<http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/12/197894.htm>
- ²³ الجزيرة.نت، 2007/5/23، انظر:
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1058714>
- ²⁴ العربية.نت، 2007/5/23.
- ²⁵ المرجع نفسه.
- ²⁶ جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 2007/6/6.
- ²⁷ الجزيرة.نت، 2007/5/23.
- ²⁸ جريدة الأخبار، بيروت، 2007/2/13.
- ²⁹ "تنظيمات مخيمات لبنان المتشددة (1): فتح الإسلام ومشروع إمارة لبنان الإسلامية"، شبكة سي إن إن، 2007/8/11، انظر:
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/7/12/islam.fatah/index.html؛ والأخبار، 2007/3/14.
- ³⁰ النهار، 2007/3/18؛ والحياة، 2007/3/20.
- ³¹ العربية.نت، 2007/5/23.
- ³² "تنظيمات مخيمات لبنان المتشددة (1): فتح الإسلام ومشروع إمارة لبنان الإسلامية"، سي إن إن، 2007/8/11.
- ³³ السفير، 2007/5/20.
- ³⁴ "تنظيمات مخيمات لبنان المتشددة (1): فتح الإسلام ومشروع إمارة لبنان الإسلامية"، سي إن إن، 2007/8/11.
- ³⁵ رقي فرنسوا الحاج فيما بعد لرتبة لواء ركن بعد اغتياله في 2007/12/12.
- ³⁶ حوار مع العميد الركن فرنسوا الحاج، مجلة الجيش اللبناني، عدد 265، تموز/ يوليو 2007.
- ³⁷ الجزيرة.نت، 2007/6/3، انظر:
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1059755>
- ³⁸ موقع الحديقة الدولية، 2007/6/2، انظر: <http://www.factjo.com/fullnews.aspx?id=581>
- ³⁹ مجلة الجيش اللبناني، العدد 268، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.
- ⁴⁰ جريدة البيان، دبي، 2007/5/25.
- ⁴¹ مجلة الجيش اللبناني، العدد 268، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.
- ⁴² محمود الخنفي، "مراحل تطور قضية نهر البارد: من المعارك إلى إعادة الإعمار"، مؤسسة شاهد، انظر: <http://www.pahrw.org/cms/assets/elbarid%20crisis.pdf>
- ⁴³ الجزيرة.نت، 2007/9/3، انظر:
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1067673>

- 44 جريدة الجزيرة، السعودية، 2008/3/12، انظر: <http://www.al-jazirah.com.sa/2008jaz/mar/12/du27.htm>
- 45 جريدة العرب اليوم، الأردن، 2007/9/19.
- 46 الأخبار، 2009/1/14.
- 47 "نظميات مخيمات لبنان المتشددة (1): فتح الإسلام ومشروع إمارة لبنان الإسلامية"، سي إن إن، 2007/8/11.
- 48 المنظمة الفلسطينية لحق العودة - ثابت، 2007/5/29، انظر: <http://www.thabit-lb.org/default.asp?MenuID=52>
- 49 أمل عيتاني، "أحداث مخيم نهر البارد وتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية"، في محسن صالح (محرر)، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 179-182.
- 50 الشرق الأوسط، 2009/10/16.
- 51 مجلة العودة، العدد السادس، آذار/ مارس 2008.
- 52 مكتب الدراسات والمتابعة لأزمة نهر البارد، 2007، ص 91-92.
- 53 محمود الحنفي، "مراحل تطور قضية نهر البارد: من المعارك إلى إعادة الإعمار".
- 54 منظمة العفو الدولية، 2007/10/31، انظر: <http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE18/015/2007/ar/39173645-d35b-11dd-a329-2f46302a8cc6/mde180152007ar.html>
- 55 إنسان أون لاين، 2009/6/7، انظر: http://www.insanonline.net/news_details.php?id=8230
- 56 علي هويدي، "مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان: مكان لايواء الارهابيين والتخطيط لارتكاب جرائم في الدول العظمى؟؟؟!!"، منظمة ثابت، 2007/5/28، انظر: <http://www.thabit-lb.org/Default.asp?ContentID=40&menuID=2>
- 57 الخليج، 2007/3/18.
- 58 جريدة عكاظ، جدة، 2007/3/18.
- 59 جريدة المستقبل، بيروت، 2007/3/14.
- 60 النهار، 2007/3/15.
- 61 المستقبل، 2007/3/23.
- 62 الحياة، 2007/4/13.
- 63 جريدة الدستور، عمان، 2006/12/5.
- 64 النهار، 2007/3/16.
- 65 المستقبل، 2007/3/31.
- 66 النهار، 2007/3/15.
- 67 المستقبل، 2007/3/17.
- 68 الحياة، 2007/4/7.
- 69 الحياة، 2007/3/18.

- 70 السفير، 2007/3/28.
- 71 المستقبل، 25 و2007/5/28.
- 72 جريدة الأيام، رام الله، 2007/5/22.
- 73 وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2007/5/23.
- 74 جريدة القدس العربي، لندن، 2007/6/9.
- 75 جريدة الوطن، السعودية، 2007/5/31.
- 76 الحياة، 9 و2007/6/12.
- 77 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/23، انظر:
<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7LQk%2f3hNRNnz03so%2f5oa3Et9dH%2bwI%2b2%2fdPOyodv3YW7%2bxp9MuvbHf7ZXfK3d5ZNtfuj7p1jISYV%2fafafYj6QBFn-FglKwXiYRYzC24IA6s88%3d>
- 78 الخليج، 2007/5/23.
- 79 الخليج، 2007/5/23؛ ووكالة رويترز، 2007/5/22، انظر:
http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-05-22T190535Z_01_OLR255873_RTRIDST_0_OEGTP-LEBAN-CLASHES-AT4.XML
- 80 المستقبل، 2007/5/30.
- 81 الحياة، 2007/5/22.
- 82 موقع إسلام أون لاين.نت، 2007/5/21، انظر:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1179664465255&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
- 83 البيان، 2007/5/31.
- 84 الأخبار، 2007/6/21.
- 85 الحياة، 2007/5/24.
- 86 الحياة، والأخبار، 2007/5/23.
- 87 السفير، 2007/5/25.
- 88 وكالة معاً الإخبارية، 2007/5/25، انظر:
<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=68876>
- 89 المستقبل، 2007/8/9.
- 90 وكالة معاً، 2007/5/25، انظر:
<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=68876>
- 91 الدستور، 2007/5/22؛ والخليج، 2007/5/23.
- 92 الحياة، 2007/6/2.
- 93 الشرق الأوسط، 2007/5/26؛ والسفير، 2007/5/29.
- 94 الدستور، 2007/7/5.

95. النهار، 2007/9/10.
96. القدس العربي، 2007/9/8.
97. جريدة القدس، القدس، 2007/5/23؛ والسفير، 2007/5/24.
98. السفير، والحياة، 2007/5/22.
99. الاتحاد، 2007/6/1.
100. الحياة، 2007/5/22؛ والخليج، 2007/6/2.
101. إسلام أون لاين.نت، 2007/6/6، انظر:
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181062466944
 &pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181062466944&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout)
102. المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/4، انظر:
[http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46
 m9rUxJEpMO%2bi1s713gbVeGeroUpLS0t77Mna2PJx3j8eXN0egSSofGElyD
 cwXL5L58%2bNsIZQM79ZCymYNYSL0Gcs1sUJpzqnQKDxxboGe0KxTEK
 AMqtQ%2fw%2bQJA%3d](http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s713gbVeGeroUpLS0t77Mna2PJx3j8eXN0egSSofGElyDcwXL5L58%2bNsIZQM79ZCymYNYSL0Gcs1sUJpzqnQKDxxboGe0KxTEKAMqtQ%2fw%2bQJA%3d)
103. السفير، 2007/9/17.
104. إسلام أون لاين.نت، 2007/6/6.
105. الاتحاد، 2007/6/1.
106. المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/1، انظر:
[http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m
 9rUxJEpMO%2bi1s7QG0%2bXHomvQomclYcLWNR48VyMp597fPjwd1nTm
 a9U%2fNqhTM27eIKO%2bPMQokEIEvU9k2r4wbHwv6Cn%2fp1CHuFxdIvj
 OL1YZDQd82yfb5iPZ0%3d](http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7QG0%2bXHomvQomclYcLWNR48VyMp597fPjwd1nTma9U%2fNqhTM27eIKO%2bPMQokEIEvU9k2r4wbHwv6Cn%2fp1CHuFxdIvjOL1YZDQd82yfb5iPZ0%3d)
107. القدس العربي، 2007/6/5.
108. جريدة الغد، عمان، 2007/5/23.
109. المستقبل، 2007/8/28.
110. الشرق الأوسط، 2007/5/27.
111. السفير، 2007/6/25.
112. الخليج، 2007/5/29.
113. رويترز، 2007/5/27، انظر:
[http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-
 05-27T123133Z_01_OLR744946_RTRIDST_0_OEGTP-PAL-LEB-SG2.XML](http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-05-27T123133Z_01_OLR744946_RTRIDST_0_OEGTP-PAL-LEB-SG2.XML)
114. الخليج، 2007/5/29.
115. شبكة نوبلز نيوز، 2007/7/2، انظر:
[http://www.news.syrianobles.com/news/index.php?page=show_det&select_page=2
 &id=28969&PHPSESSID=9d8f7c5e9fbbd787f4c0cbd86ea5a05a](http://www.news.syrianobles.com/news/index.php?page=show_det&select_page=2&id=28969&PHPSESSID=9d8f7c5e9fbbd787f4c0cbd86ea5a05a)

- 116 المستقبل، 2007/8/23.
- 117 الحياة، 2007/9/17.
- 118 السفير، والحياة، 2007/6/13.
- 119 السفير، 2007/6/13.
- 120 الأخيار، 2007/5/28.
- 121 القدس العربي، 2007/7/26.
- 122 وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا، 2007/5/23، انظر:
<http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=51382>
- 123 قدس برس، 2007/5/22.
- 124 الأخيار، 2007/3/14؛ والاتحاد، 2007/3/18.
- 125 السفير، 21 و 2007/5/25.
- 126 الشرق الأوسط، 23 و 2007/5/28.
- 127 الأخيار، 2007/7/28؛ والحياة، 2007/8/3.
- 128 السفير، والشرق الأوسط، 2007/5/21؛ والمستقبل، 2007/5/24.
- 129 السفير، 2007/5/22-21؛ والحياة، 2007/5/22.
- 130 المستقبل، 2007/5/25؛ والحياة، 2007/5/27؛ والشرق الأوسط، 2007/5/28.
- 131 السفير، 2007/5/21؛ والحياة، 2007/5/24؛ والشرق الأوسط، 2007/5/29.
- 132 البيان، 2007/5/23.
- 133 المستقبل، 2007/5/29.
- 134 السفير، 2007/5/22-21.
- 135 السفير، 2007/5/21؛ والحياة، 2007/5/23.
- 136 الشرق الأوسط، 2007/5/28.
- 137 السفير، والحياة، 2007/5/21.
- 138 الجزيرة.نت، 2007/5/26، انظر:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73374291-8B53-445F-AA3A-C0F3CF366C6A.htm>
- 139 النهار، 2007/6/3.
- 140 السفير، 2007/5/21.
- 141 السفير، والشرق الأوسط، 2007/5/21.
- 142 الأخيار، 2007/5/23.
- 143 المستقبل، 2007/5/31.
- 144 السفير، 2007/6/8.
- 145 الشرق الأوسط، 2007/5/24؛ والمستقبل، 2007/6/12.
- 146 السفير، 2007/7/17.
- 147 المستقبل، 2007/9/3.

- 148 المستقبل، 2007/9/11.
- 149 الدستور، 2007/9/29.
- 150 المرجع نفسه.
- 151 النهار، 2007/9/9.
- 152 المستقبل، 2007/7/25.
- 153 الأخبار، 2009/9/7.
- 154 النهار، 2007/9/11.
- 155 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/2، انظر :
<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7jaAA%2ff8IPBmGhFMrkiX%2bXuRWmf8481yPI1niN3NuKYq%2bhYEefkzGg7d9YFf82fy0eijW35NfCD65IEQ0Aw%2b2bpLxwyO8oDIZmAt0sDxScMfk%3d>
- 156 السفير، 2009/8/22؛ والمستقبل، 2009/9/4.
- 157 السفير، 2009/8/22.
- 158 المستقبل، 2009/9/18.
- 159 السفير، 2009/6/10.
- 160 المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/12/2، انظر :
<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7qLZ8GaoyxiYZXrYfMee5DeFcX8rZ%2bs5byfiGQ6j9F5zxvNoHK%2bz0hzpyjcBmbycn33kBwxjDQo9klsd8cXPbjQ5n%2fA8rD-Y0A22yo8B%2byr8%3d>
- 161 الأخبار، 2007/9/29.
- 162 الحياة، 2009/10/13.
- 163 السفير، 2008/9/24.
- 164 السفير، 2007/10/17.
- 165 السفير، 2008/5/20.
- 166 الأخبار، 2009/1/16.
- 167 السفير، 2009/9/16.
- 168 النهار، 2007/9/9.
- 169 الغد، 2007/9/3.
- 170 الشرق الأوسط، 2007/9/2.
- 171 المستقبل، 2007/9/3.
- 172 المرجع نفسه.
- 173 المستقبل، 2007/9/6.
- 174 المستقبل، 2007/9/6.

175 الشرق الأوسط، 2007/9/11.

176 المرجع نفسه.

177 الحياة، 2008/6/24.

178 الحياة، 2007/9/11.

179 الأخبار، 2007/9/28.

180 السفير، 2007/9/5.

181 السفير، 2008/10/10.

182 السفير، 2007/10/29.

183 القدس العربي، 2008/2/13.

184 السفير، 2008/5/29.

185 الجزيرة.نت، 2008/6/6، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/92DAB2A9-2969-4F78-9D3B-A5659AF3E603.htm>

186 الشرق الأوسط، 2009/3/10.

187 الأخبار، 2009/9/18.

188 عمرو سعد الدين ورننا حسن، إلى مجلس شورى الدولة: رأي "نهر البارد" الذي لم يُستشر في

حقوقه، النهار، 2009/10/19.

189 المرجع نفسه.

190 الحياة، 2009/9/6.

191 الحياة، 2009/9/8.

192 النهار، 2009/9/13.

193 الحياة، 2009/10/6.

194 جريدة الانتقاد، بيروت، 2009/10/22.

195 الأخبار، 2009/10/26.

196 السفير، 2007/10/17.

197 الحياة، 2008/10/8.

198 الحياة، 2008/10/8.

199 جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 2008/10/30.

200 النهار، 2008/10/30.

201 الأخبار، 2008/4/12.

202 الجزيرة.نت، 2008/6/6، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/92DAB2A9-2969-4F78-9D3B-A5659AF3E603.htm>

203 الشرق الأوسط، 2009/3/10.

204 الأخبار، 2009/10/26.

- ²⁰⁵ المرجع نفسه.
- ²⁰⁶ السفير، 2007/6/28.
- ²⁰⁷ إيلاف، 2007/9/8، انظر: <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/9/262029.htm>
- ²⁰⁸ الخليج، 2008/4/12.
- ²⁰⁹ الأخبار، 2008/4/12.
- ²¹⁰ الحياة الجديدة، 2008/6/21.
- ²¹¹ السفير، 2008/6/24.
- ²¹² السفير، 2007/9/11.
- ²¹³ السفير، 2008/2/29.
- ²¹⁴ السفير، 2008/6/24.
- ²¹⁵ الحياة، 2009/7/21.
- ²¹⁶ الأخبار، 2007/9/4.
- ²¹⁷ الحياة، 2008/6/24.
- ²¹⁸ النهار، 2008/12/4.
- ²¹⁹ موقع إذاعة صوت الأقصى، 2009/11/28، انظر: <http://www.alqaqsa.com/ps/arabic/?action=detail&id=46320>

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء، في القسم الأول، على بداية أزمة نهر البارد وما رافق ذلك من مواقف سياسية للفصائل الفلسطينية والسلطة والأوساط السياسية اللبنانية، ثم يعرض للطريقة التي عولجت فيها الأزمة وانعكاساتها. أما القسم الثاني من التقرير فيتناول استحقاق إعادة إعمار مخيم نهر البارد وما واجه هذا الملف من تعقيدات تعزى جل أسبابها إلى المناكفات السياسية اللبنانية - اللبنانية. ويعرض التقرير لأسباب تأخر عملية الإعمار، من قبيل اكتشاف الآثار وتأجيل الإعمار، كما يتوقف على أداء الأطراف الفلسطينية واللبنانية مروراً بوكالة الأونروا ووصولاً إلى المقاربة الدولية والعربية للأزمة.

وهذا التقرير هو الإصدار الثالث عشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمنابحين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 - بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

